www.kassioun.org

1045

الاثنين 22 تشرين الثاني 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

البنك الدولي بين خط الغاز «العربي» والسد العالي!

[06]

الافتتاحية

نحو سورية الموحدة... كيف؟

ما يزال الخطر على سورية موحدةً أرضاً وشعباً قائماً مع كل يوم تأخير إضافي في الوصول إلى حل شامل وإلى مخرج حقيقي من الكارثة.

ويتعمق أيضا حجم المعاناة الإنسانية وكذلك تتضاعف تكاليف الدمار بمستوياته المختلفة التي قد يكون جانبها المادي، على ضخامته، أقل هولاً من جانبها الإنساني والاجتماعي والوطني.

ليس من شك في أن حالة تقسيم الأمر الواقع ووجود قوات أجنبية متعددة على الأرض السورية هما عائقان أساسيان أمام استعادة سورية موحدة.

ولكن ما ينبغي أن يكون واضحاً بالنسبة للعائق الأول، أي تقسيم الأمر الواقع، هو أنه ليس بمقدور أحد من السوريين بوضعه الحالي أن يفرض سيطرته بالقوة، لا على الشمال الغربي ولا الشرقي ولا حتى على الجنوب. ولذا فإن فرض السيادة على كامل الأراضي يمر حصراً عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254 وبمشاركة كل القوى السورية في مستقبل سورية.

بالنسبة للعائق المتمثل بوجود القوات الأجنبية، فهذا أيضا تنبغي إزالته عبر انسحاب تلك القوات بالأولوية وعبر الترتيب الطبيعي والضروري، وهو:

1- قوات الاحتلال «الإسرائيلي».

2- القوى العسكرية غير الشرعية حسب القانون الدولي وخاصة الأمريكية.

3- القوى العسكرية الأخرى حتى لو جرى استدعاؤها رسمياً، لانتفاء الحاجة لها بانسحاب القوات الأخرى.

وأما كيف سيجري دفع تلك القوات إلى الانسحاب ودفع القرار نحو التنفيذ الكامل، فذلك يتطلب تحقق أحد احتمالين بالمعنى الاقليمي الدولي..

الاحتمال الأول هو أن يتم الوصول إلى جملة توافقات روسية أمريكية وكذلك إقليمية، وهذا الاحتمال ليس في متناول اليد ضمن المدى المنظور حتى الآن. وهو أمر تظهره الوقائع والمؤشرات المختلفة، خاصة مع توضح وانكشاف العمل الغربي-الإسرائيلي، الذي يستخدم المطبعين من العرب، وكذلك اللعب بمسألة العقوبات بين رفع وتشديد، ويعتمد على انتهازية وضيق أفق المتشددين وإخلاصهم لمصالحهم الأنانية... وليس بين أولويات هذا العمل على الإطلاق إنهاء الأزمة، بل على العكس تماما فإنه يسعى لتعميقها بالتوازي مع محاولة اقتلاع سورية من تموضعها السياسي التاريخي.

الاحتمال الثاني هو أن تتخذ أستانا ومعها الصين زمام المبادرة للدفع بتنفيذ القرار الدولي وحتى النهاية، لأن أداة الابتزاز الغربية الأساسية المتبقية هي وجود القوات الأمريكية على الأرض إضافة للمسألة الاقتصادية، والوجود على الأرض يصبح بلا قدرة فعلية على التأثير في حال جرى إغلاق باب المسألة الاقتصادية، خاصة وأن الاتجاه العام الاضطراري بالنسبة للأمريكي هو الانسحاب العسكري ليس من سورية فقط، بل ومن كامل المنطقة.

وأياً كان الاحتمال الدولي الاقليمي الذي سيتحقق ليوفر أرضية الحل، فلن يكون الحل ممكناً دون تحقيق احتمال داخلي واحد لا بديل عنه، وهو أن على القوى الوطنية الديمقراطية أن تجد سبيلها إلى التقارب والتهيؤ لعملية مفاوضات حقيقية وفقا للقرار 2254 وذلك بغض النظر عن رأي المتشددين من كل الأطراف، وعن إرادتهم.

شؤون عمالية

الأوضاع الاقتصادية هي سبب الهجرة

02

شؤون محلية

السورية للتجارة نحو المزيد من الخصخصة

06

شؤون اقتصادية

العملات المشفرة: هل هي خارج سيطرة الراسمالية؟

14

شؤون عربية ودولية

الكيان يخسر جولات جديدة...

17

الأوضاع الاقتصادية هي سبب الهجرة

تسببت الأزمة السورية واندلاع الحرب في هجرة ونزوح ملايين السوريين، وهذه ردة فعل طبيعية أن يفرّ الناس من الحرب وما تسببه من موت و قتل وتشريد ودماء نازفة، ولكن إذا وضعنا مسألة الهجرة تحت المجهر نجد أن الأوضاع الاقتصادية هي الدافع الأول للهجرة عند السوريين أكثر منها الحرب، وأن الخوف من الموت جوعاً كان ومازال أقوى من الخوف من الحرب، وأن غالبية من هاجروا وخاصة من فئة الشباب كان هدفهم البحث عن فرصة يستطيعون فيها تأمين مستقبلهم وتأمين حياة كريمة لعائلاتهم، وخاصة أنّ موجات الهجرة لم تتوقف رغم توقف الحرب في أغلب أنحاء البلاد، وهناك ممّن بقي من السوريين اليوم يشعر للأسف بالندم لبقائه بسبب تضاعف تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث تسارع تدهور الاقتصاد السوري رغم توقف الحرب بـ 34 ضعفاً.

■ ميلاد شوقي

يضع الكثيرون كل اللوم على الأزمة والحرب وما تسببت به من نتائج كارثية على الاقتصاد السوري «ومن دون الدخول فيمن تسبب بالحرب أساساً» فلا بدّ من تسليط الضوء على السياسات الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة التي بقيت مصرة على السير بنفس السياسات الاقتصادية التي كانت أحد مسببات اندلاع الأزمة وزادت من معدلات الفقر والبطالة والتهميش وتدهور سعر الصرف وتم التفريط بالاحتياطي الأجنبي، ناهيك عن منع جهاز الدولة من القيام بمسؤولياته وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وأبقت الاقتصاد بيد حفنة قليلة من الفاسدين يتحكمون به ويراكمون الأرباح الطائلة على حساب الشعب السوري ومعاناته.

سياسة أجور كارثية

عدا عن سياسة تجميد الأجور المتبعة رغم كل الارتفاع الذي أصاب الأسعار والذي وصل إلى حد تجويع العمال وفاقم الأزمة أكثر فأكثر وخاصة على الطبقة العاملة حتى تحدثت القيادة النقابية أن العمال يعملون بوطنيتهم أي من دون أجور، كل هذا سبب توقف في الإنتاج وهجرة الشباب وتفريغ البلاد من اليد العاملة.

في المقابل وعلى الضفة الأخرى في المجتمع هناك من استفاد من الأزمة ومن الحصار ومن العقوبات الغربية وراكم أرباحاً طائلة دون أن تطاله نتائج الأزمة وقدمت له كافة أشكال الدعم الحكومي في مقابل رفع الدعم عن المواطنين وتركهم يواجهون الحرب الاقتصادية والغلاء وحدهم تحت حجة أن سبب الفساد هو الدعم، وكأن على العمال فقط تحمل وزر الأزمة ونتائجها، وهم الذين واجهوا إضافة إلى الحرب والحصار سياسة أخطر منها وهي سياسة التجويع التي فرضت عليهم من الداخل هذه المرة.

جهاز دولة معطل

وقد تحول جهاز الدولة إلى مجرد وسيلة بيد التجار والمستثمرين والفاسدين لتسهيل السيطرة على اقتصاد البلاد ولو اتبعت الحكومات السورية سياسة شعبية مغايرة للسياسات الليبرالية ربما لكانت نتائج الأزمة أخف وطأة على الطبقة العاملة وعلى عموم السوريين ومن المفروض والمنطقي جداً أن تتجه الدول نحو إجراءات استثنائية لتخفف من معاناة مواطنيها في مثل هذه الظروف.

سياسات لا دستورية

دستور عام 2012 والذي جاء نتيجة انفجار الأزمة والذي من المفترض أنه جاء ليعالج أسباب اندلاعها قد نص على نصوص دستورية اقتصادية تلزم الحكومة، إلا أن قوى الفساد بقيت هي المسيطرة ومنعت من تطبيق الدستور مما فاقم من نتائج الأزمة وخاصة الاقتصادية منها ودفع ملايين السوريين تحت خط الفقر.

ولكي تبقى الساحة مفتوحة أمام قوى الفساد فقد تم تكبيل منظمات العمال وباقي المنظمات المهنية، وتم منعهم من الدفاع عن حقوق أعضائها بحجة أنه أي انتقاد لقوى الفساد بات يعد مؤامرة تجب محاربتها وتحولت تلك المنظمات إلى مجرد هياكل عظمية باتت عبئاً على الطبقة العاملة بدلاً من أن تكون سلاحاً لهم في وجه قوى رأس المال.

بقيت قوى الفساد هي المسيطرة ومنعت تطبيق الدستور مما فاقم من نتائج الأزمة وخاصة الاقتصادية منها ودفع ملايين السوريين تحت خط الفقر

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

التعويضات على أساس الأجر الحالي؟

ترتفع وتيرة الوعود التي يطلقها المعنيون بالشأن العمالي من الوزراء، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم: العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها: خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال على أساس الأجر الحالي هذا المطلب الذي دام السعي إليه سنوات طويله والآن الحكومة قررت دراسته وهو على جدول أعمالها ولكن إن تم هذا الموضوع كما تعد الحكومة ماذا سيغير من واقع العمال المعيشي هل سيشكل إضافة محرزه على أجورهم التي هي بالأساس أجور هزيلة، ولكن كما قال لي أحد العمال «بحصه بتسند جرة» إن أعطونا هذه البحصة لنسند بها جرتنا ومثلها متممات الأجور، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية، و جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل إلى هذه اللحظة وهي إن تمت لن تكون أكثر من تسكيتة حلق، لأن القاعدة الأساسية التي يمكن أن تغير واقع العمال من حال إلى حال هي في حالة شلل أو تعطل، أي المعامل التي تنتج سواء في القطاع العام أو الخاص فكلاهما تتدهور أوضاعهما.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم وتغدق عليهم ليزدادوا نعماً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ مع العلم أن جميع من يتحدثون عنا، يشيدون بتضحياتنا الجسام وبوطنيتنا وعملنا، ومع هذا عندما تصبح الأمور على المحك، أي: عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة، والتي هي حقنا الطبيعي، يذهبون إلى ناحية الموارد، التي لا تسمح لهم كما يقولون لنا بالصرف من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في خروج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة، التي أدخلتنا إليه الحكومة وحلفاؤها أصحاب النعم المستجدون والسابقون، من خلال سياساتها الاقتصادية التي عملت طويلاً على تقطيع لحمنا ورمينا عظماً، لتنهشنا الأقدار التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، بل فرضت علينا بحكم قانون توزيع الثروة الذي جعل الأغنياء يغتنون من عرقنا ودمنا، والفقراء يزدادون فقراً كونهم إلى هذه اللحظة غير قادرين بعد على رد الفقر، وانتزاع حقهم فيما يصنعونه من ثروات!

العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي ابتداع أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي: إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم، ومن يحاول أن يجعل فقرهم أبدياً، وهذا لن يطول لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاصي والداني، ولم تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يقتنع بها العمال.

من قضايا المرأة العاملة

كان العمل التقليدي للمرأة السورية في المدينة محصوراً في المنزل، وفي الريف كانت المرأة تعمل في الزراعة إلى جانب العمل المنزلي، واليوم لم يعد العمل خارج المنزل مقتصراً في المدينة والريف على الذكور لاسيما بعد تطور مستوى تعليم المرأة وارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلباتها، مما دفع بأعداد كبيرة من النساء إلى سوق العمل للمساهمة في إعالة أسرهم.

هل أنصفت قوانين العمل المرأة العاملة خاصة فيما يتعلق بإجازة الأمومة فهي قليلة بالنسبة لما يحتاجه الطفل من رعاية في مراحل نموه الأولى

■ نبيل عكام

ومع دخول المرأة سوق العمل بدأت تكتشف أن العمل هو الهدف الأساسي لمحور حياتها، وكان يتغير حسب الظرف التاريخي والوضع الاقتصادي والاجتماعي من تعليم وغيره، وأصبح اليوم دور ومساهمة المرأة في عملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات مؤشراً للدلالة على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

استطاعت المرأة العاملة أن تدخل معظم القطاعات الإنتاجية منها والخدمية. وبات عمل المرأة يساهم بشكل فعال في بناء المجتمع وتطوره اقتصادياً واجتماعياً وحتى علمياً وخاصة أن المرأة تشكل ما يزيد عن نسبة 51% من المجتمع وهذا قبل انفجار الأزمة وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، لقد دخلت المرأة العاملة معترك حياة العمل بكل تفاصيلها من قوانين ورعاية الأمومة ورعاية الطفولة واستغلالها بأجور منخفضة وشروط وظروف عمل مجحفة بحقوقها وخاصة المرأة العاملة في القطاع الخاص. ونتيجة انفجار الأزمة وتبعاتها في البلاد فقدت العديد من العاملات أعمالهن وخاصة العاملات لدى القطاع الخاص حيث ارتفع معدل نسبة البطالة في صفوف النساء فقد وصلت إلى ما يقارب 59% حسب بعض الدراسات. والسؤال هل تم إنصاف المرأة العاملة؟ من خلال العودة إلى قوانين العمل التي تنظم علاقات العمل نجد أنها لم تفرّق بين الرجل العامل والمرأة العاملة في العمل، فكلاهما يحصلان على نفس الأجر والحوافز لذات العمل، وكذلك في المراتب الوظيفية، لكن الواقع والحياة شيء آخر. فهو غير مطابق للقوانين وغير منسجم معها ويحرم المرأة العاملة من فرص تطوير نفسها لتكون فعالة في مجتمعها، بسبب الضغوط المختلفة الملقاة على عاتقها، ومنهاعدم توافر وسائط النقل المناسبة مما يزيد من متاعبها في العمل، مسؤولياتها المنزلية من تحضير الطعام للأسرة وغيرها من متطلبات المنزل، لا تزال تلعب المرأة العاملة الدور الأكبر في الإشراف على متابعة تدريس الأطفال، لذلك لا تجد المرأة العاملة الوقت الكافي لإقامة علاقات اجتماعية في محيطها، ومن أكبر المعيقات التي تواجه المرأة العاملة هي تأمين الأطفال أثناء غياب الأم في العمل، إن معظم العاملات وخاصة المتزوجات منهن لا يستطعن التوفيق بين عملهم المنزلي وخارجه بسبب هذه الصعوبات وغيرها الكثير مما يترك أثراً سلبياً في المنزل وعلى إنتاجيتهم في العمل.

لا يزال السؤال هل أنصفت قوانين العمل المرأة العاملة خاصة فيما يتعلق بإجازة الأمومة؟ فهي قليلة بالنسبة لما يحتاجه الطفل من رعاية في مراحل نموه الأولى حيث تُمنح الأم 120 يوماً عن الولادة الأولى، و90 يوماً عن الولادة الثانية، أما الولادة الثالثة فتمنح عنها 75 يوماً... على أن تبدأ الإجازة خلال الشهرين الأخيرين من الحمل. رغم أنها في بلادنا قصيرة مقارنة ببلدان العالم، فالشكل القانوني يوحي بأنه لا تمييز ضد النساء في قطاع العمل، لكن المعيقات متشعبة وكثيرة، ومن أهمها وضع دور الحضانة لأطفال العاملات من حيث تأهيل الكوادر، وتناسب دوامها مع دوام عمل المرأة العاملة الأم، الأمر الذي يدفع الأمهات إلى التخلف في العمل أو الإكثار من الإجازات غير المأجورة. لذلك لا بد من تعديل القوانين التي تحد من عمل المرأة، وإزالة الضغوط الملقاة على عاتقها ما يجعلها منتجة وفعّالة في مجتمعها.

الطبقة العاملة

الجزائر إضراب عمّال الصحة

نفّذ عمال الكادر الطبي، الاثنين 15 من الشهر الجاري، إضراباً عاماً لمدة يومين، في كافة المستشفيات والمؤسسات الصحية العمومية، مع تهديد المضربين بتصعيد الحركة الاحتجاجية في حال عدم الاستجابة لمطالبهم،هذا وكان العمال قد نظموا هذا الشهر إضرابين. وقالت النقابة الوطنية لعمال الصحة، إن هذا الإضراب يأتي بعد تجاهل الوزارة الوصائية لمختلف مطالب النقابة، التي لم تستجب لأي منها. وأكدت النقابة أن سبب الإضراب، هو عدم استجابة الوزارة لتغيير القانون الأساسي للعمال، الذي يتضمن العديد من المظالم الاجتماعية والمهنية، في مقدمتها المطالبة بزيادة الأجور الزهيدة والضغط في العمل وعدم دفع تعويضات العاملين المقررة والتضييق على العمل النقابي. وأضافت النقابة في حال لم تستجب وزارة الصحة لجميع مطالب العمال، فإنها ستقوم بإضرابات أخرى حتى تتم تلبية المطالب وإعادة الاعتبار لمختلف عمال القطاع.

ائتلاف عالمي يستعد لإجراء إضراب ضد «أمازون»

يستعد الائتلاف العالمي الذي يضم أكثر من 70 نقابة عمالية في 20 بلداً في أوروبا وأمريكا وآسيا في 26 تشرين الثاني الجاري. بما في ذلك الاتحاد العالمي للأمم المتحدة لإجراء إضراب ضد شركة أمازون تحت شعار «اجعل أمازون تدفع»، للمطالبة بتوفير معاملة أفضل للعاملين فيها وزيادة أجورهم، وقال منظمو الاضراب «المزيد من العاملين يستاؤون من سلوك أمازون الوحشي المناهض للنقابات، وممارساتها المعادية للعمال والهوس بالسيطرة». وأضاف: «يشارك في الإضراب العمال سواء كانوا مبرمجين أو جامعيين أو سائقين ويسيرون في الإضراب ويرفعون أصواتهم معاً للمطالبة بالكرامة والاحترام. التضامن لا يخاف بسهولة، وأمازون لن تكسر تحالفات العمال».

اتحادات العاملين في «أونروا» يقرر الدخول بإضراب مفتوح

قرر المؤتمر العام لاتحادات العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في اجتماعه الأخير الدخول في إضراب مفتوح لجميع عاملين «أونروا» في كافة مناطق عملياتها وسيتحدد موعد تطبيق الإضراب في الأيام المقبلة. وبحسب بيان صحفي صادر عن الاتحادات تقرر تنفيذ الإجراء التصعيدي الثالث الأربعاء المقبل 2021/11/24 بالاعتصام والتوقف عن العمل لمدة ساعتين حسب كل إقليم في كافة مناطق العمليات، وبعد ذلك سيجتمع المؤتمر الخميس لتقييم الوضع ولتحديد الخطوة التالية، وتطالب اتحادات العاملين في «أونروا»، بـ «إلغاء قرار الإجازة الاستثنائية بدون راتب للعاملين كافة تحت ذريعة العجز المالي»، و«إعادة الترفيع السنوي وبأثر رجعي والمجمدة منذ آذار الماضي». وتطالب بصرف رواتب شهري 11 و12 دون تأخير أو تجزئة.

نيجيريا تعليق إضراب عمال السكك الحديدية

أكد رئيس نقابة عمال السكك الحديدية النيجيرية ، أن الإضراب التحذيري الذي نفذه عمال شركة السكك الحديدية النيجيرية عُلق بعد التوصل إلى اتفاقيات مختلفة لبعض مطالب العمال بين نقابة عمال السكك الحديدية النيجيرية ومسؤولي وزارة النقل الفيدرالية. ومنها الدفع الفوري للأجور وزيادتها، مضيفاً أن كل عامل تمت تغطيته بالفعل من خلال خطة التأمين الجماعي على الحياة. كذلك تم الاتفاق الخميس 11 على عدم تعرض أي فرد من العاملين للإيذاء نتيجة مشاركته في الإضراب العام الذي استمر ثلاثة أيام والذي بدأ في يوم الخميس 11 من الشهر الجاري 2021. للمطالبة بتحسين أجورهم وأضاف أن النقابات العمالية لها الحق في المطالبة برفاهية أفضل.

في ظل الفقر... بدائل من خطر

تشهد منطقة صحنايا في الآونة الأخيرة إقبالاً ملحوظاً على شراء فضلات القماش الخارجة من معامل الخياطة مما أدى إلى ارتفاع أسعارها كذلك، ولن نجد صعوبة في رصد هذه الظاهرة حيث يمكننا أن نرى بشكل يومي مجاميع الأطفال وهم يجرّون الأكياس الكبيرة المليئة بفضلات القماش على العربات بدائية الصنع وكذلك النساء اللواتي يقصدن المعامل بأكياسهن الكبيرة كي يحصلن على ما يتوفر لهم من قصاصات القماش والخيوط ويبدو أن لهذا السلوك الموسمي أسباباً موضوعية تتعلق بشتاء ليس كغيره من الشتاءات.

■ صحنايا- مراسل قاسيون

تختلف استعدادات الطبقة العاملة على تأمين مواد التدفئة لموسم الشتاء القادم عن غيرها، كيف لا وهي الموعودة بأقسى شتاءاتها على الإطلاق، ليس لأن التنبؤات الجوية أو تقارير المناخ تقول ذلك بل لأن أدوات المواجهة تآكلت بتوحش فاضح حيث لم يتبقّ منها سوى 50 ليتراً من المازوت الحكومي خفيف الدعم و المجدول على البطاقة الذكية، هذا إن كان من الصالحين ووصلت الرسالة في موعدها المناسب إضافة إلى بضع ساعات من التيار الكهربائي المقنن الذي ستزداد ندرته مع دخول الشتاء لذروته المعتادة ناهيك عن خروج الغاز المنزلي من هذه المعادلة نهائياً منذ وقت ليس بقريب.

انعدام الحلول والحقوق

في ظل هذا يلجأ العاملون في معامل الخياطة وذووهم لاستجرار ما أمكن من فضلات القماش من المعامل التي يعملون بها أو المتواجدة بكثرة في صحنايا وأشرفيتها ويتراوح سعر الكيلو الواحد منها 100 ليرة سورية لتكون وقود مدافئهم كونهم غير قادرين على تشغيلها بالطرق التقليدية عن طريق المازوت أو الحطب فلا قدرة لهؤلاء على تحمل تكاليف المازوت المباع في السوق السوداء الذي ارتفع سعره لأكثر من 3500 لليتر الواحد وما زال مستمراً بالارتفاع ولا على السعر المجنون للحطب فحسب الأسعار الحالية في السوق يتراوح سعر طن الحطب بين 400 ألف و800 ألف حسب نوعه فيما وصل سعر طن التفل إلى حدود النصف مليون ليرة وهذا ما لا طاقة لعامل بأجره الممسوخ على حمله.

ربما وجد العمال ضالتهم بمثل هذه المواد التي ستزودهم بقليل من الدفء رغم انعكاساتها على صحتهم وصحة أولادهم التي يعرفونها بشكل جدّي لكنهم غير مستعدين في حالتهم هذه لأخذها بعين الاعتبار، بل يتغاضون عن أضرارها الكبرى مجازفين بسلامتهم تحت- مقولة الكحل أحسن من العمى- ولو توفرت الوسائل الأخرى التي تندرج تحت الحدود الدنيا للحياة لما خاطروا بهذا القدر من الخطورة وكما يبدو فان الجهات الحكومية المسؤولة غير مبالية بأساليب التدفئة التي يجبر المواطن على استخدامها كل شتاء ولا على مجمل أضرارها الصحية عليه، بل ما زالت تحابي تلك الفئات النخبوية المنعمة والمحتكرة للثروات والدفء

أعمال شاقّة من أجل لقمة العيش

ضمن محاولاتها المستمرة في الحصول على عمل يؤمن لها أجراً قادراً على سد بعض احتياجات الحياة لها ولعائلتها، لجأت نسرين مثل غيرها من النساء للعمل في خدمة تنظيف البيوت حيث تخرج كل يوم باحثة عن لقمة عيشها عبر التنقل من منزل إلى آخر وفق جدول مواعيدها المنظم بحرفية عالية لتقوم بعملها المأجور المتمثل بتنظيف غرفة هنا ومطبخ هناك بالإضافة إلى أعمال تنظيف السجاد وغسيل الحرامات وغيرها من أعمال التوضيب والتعزيل اليومي والموسمي، مكرسة نفسها للمساهمة بفاعلية لإعالة عائلتها التي تتركها مكرهة طوال النهار في سبيل غايتها.

■ سبينة

ذكرت لنا إحدى ربات البيوت العاملات خلال حديثنا معها كيف أن زوجها الذي يعمل كشغيل نجار باطون مع أحد متعهدي البناء بأجر يومي لا يتعدى 7 آلاف ليرة في أحسن الحالات غير كاف لسد احتياجات الغذاء لعائلتها المكونة من خمسة أفراد فكيف إذاً مجمل الضرورات الأخرى كآجار المنزل ومصاريف النقل والدواء واللباس ومصاريف مدارس الذكور الثلاثة؟؟

وأضافت إخبارنا عن مجمل مصاعب الحياة بشكل عام وعن مصاعب تأمين المعيشية للعائلة بشكل خاص وكيف تضطر لدفع 1500 ليرة سورية يومياً ثمناً للخبز فقط وبأن الطبخة اليومية التي تكفي عائلتها تحتاج 15000 ليرة خالية من كل أنواع اللحوم والشحوم والدسم بل تستعيض عنها بمكعب المنكهات «ماجي»، في حين تستمر وجبة الفطور اليومية بالارتفاع رغم أنها لا تشبه الوجبة إلا اصطلاحاً فهي عبارة عن 2000 ليرة فلافل و1500 ليرة مسبحة وطبعاً فهذه العائلة كمثيلاتها من عائلات الطبقات الفقيرة قد شطبت من قاموسها اليومي ما كان يسمى وجبة العشاء وبهذا تبلغ تكاليف الغذاء لليوم الواحد 20 الف ليرة لليوم الواحد أضف إليها المصروف الدراسي اليومي للأولاد الثلاثة بمعدل 500 ليرة للطفل الواحد في حين يبلغ الإيجار الشهري للمنزل في منطقة السبينة التي تقطنها 50 ألف ليرة.

تخبرنا أم العيال عن عملها وكيف أنه بطريقة أو بأخرى أفضل من العمل في الشركات المنتشرة في منطقتها أو المناطق المجاورة كالمعامل والشركات والورشات كونها تستطيع الحصول على ما يقارب 400 ألف شهرياً ورغم أن نصف المبلغ يذهب كأجور تنقلها اليومي الشاق إلا أنه ما زال أفضل من الأعمال الأخرى.

وحين سألناها عن طبيعة عملها أخبرتنا بأنه كفاح يومي وبأنها تعاني من أوجاع مستمرة في ظهرها ورقبتها كما أنها تعاني أيضاً من أكزيما بأطرافها نتيجة استخدامها المستمر لمواد التنظيف وتعتمد على بعض المسكنات ناهيك عن صعوبة التنقل في المواصلات العامة وساعات الانتظار على المواقف وغيرها من الصعوبات و كيف تحاول جاهدة إراحة نفسها قليلاً وقدر المستطاع حين تكون في البيت أو في عطلة لا تتوفر إلا فيما ندر.

اختتمت أم العيال حديثها معنا عن أملها وتفاؤلها بالقادم من الأيام وبأن اليأس ليس من صفات الأمهات السوريات رغم كمية الآلام التي تملأ وجدانها وحجم الهموم والمسؤوليات التي تحملها على أكتافها.

مخصصات ضائعة مع نهاية العام ولا تعويض حكومي!

أعلن وزير التجارة وحماية المستهلك عبر صفحته الشخصية يوم 19 من الشهر الحالي، عن موعد بدء دورة توزيع جديدة لكل من مادتي السكر والرز «المدعوم» والمحدد يوم 4 كانون الأول القادم.

■ ماسة سليمان

كما لفت الوزير إلى إمكانية المواطن مع بداية الدورة القادمة، تحديد الصالة التي يريد، للحصول على مواد التدخل الإيجابي من «سكر وزيت دوار الشمس»، مضيفاً أن ذلك التحديد سيضمن للمواطن حقه بعدالة التوزيع بعيداً عن أهواء البائعين في التوزيع، رابطاً إمكانية زيادة كمية الزيت المخصصة عبر كل بطاقة بحال كَثُرت الكميات في المستودعات.

دورات التوزيع بتناقص مستمر!

الجدير بالذكر، أن الدورة القادمة هي الدورة الرابعة والأخيرة للعام 2021! والتي لم يحدد الوزير خلال تصريحه مدتها إن كانت عن شهر فقط أم أنها عن شهرين، كوننا على أبواب نهاية العام 2021.

ويبقى التساؤل، وبما أننا على أعتاب نهاية العام، والقيود المالية للعام الحالي ستغلق مع نهاية الدورة القادمة، لتفتح قيود مالية جديدة مع بداية عام 2022، ماذا عن الأشهر الخمس الفائتة، والتي لم يتم استلام مخصصاتها من قبل المستحقين حتى الآن من مادتي الرز والسكر المدعومين، وهي أشهر «تموز- آب- أيلول- تشرين الأول والثاني»؟

فهل من المنطقي أن تغلق القيود المالية لهذا العام، لتبقى الأشهر الفائتة أعلاه في ذمم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمؤسسة السورية للتجارة؟

ومن سيعوض للأسر المستحقة كافةً عن المواد المدعومة التي لم يتسلموها عن الأشهر سابقة الذكر، وهي مخصصاتها وحقها، ناهيك عمّن فاتتهم إمكانية استلام مخصصاتهم خلال الدورة الأولى والثانية وحتى الثالثة لأسباب ومبررات وذرائع عديدة ومختلفة؟

المبررات الحكومية نتاجها خسارة المواطن!

الواقع يقول: إن كل هذا التقصير والمماطلة، والتي أدت إلى خسارة المواطن لمخصصاته عن خمسة أشهر حتى الآن خلال العام الحالي، كان يتم تبريرها بمسوغات وذرائع جاهزة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والسورية للتجارة، تارةً بتأخر التوريدات بسبب العقوبات والحصار، وتارةً أن مراكز التوزيع لا تغطي المناطق كافة، وأحياناً أن السكر والرز غير متوفرين سوياً، وتارة بسبب تعطل الشبكة بعد اعتماد الذكاء، وأخرى بسبب قلة السيارات الشاحنة...إلخ من مبررات ذرائعية، وطبعاً بهذه الحالة ما على المواطن إلّا أن يغطي النقص الحاصل باستلام مخصصاته عبر الشراء من المحال والأسواق الحرة، وبأسعارها المرتفعة، مع الإشارة أن الكميات المدعومة المخصصة لكل عائلة عبر البطاقة الذكية بالأساس لا تغطي الحاجة الفعلية، وأن ما تم اقتراحه من حلول «خلبية» عبر توفير مواد تحت مسمى «التدخل الإيجابي» أيضاً لا تسد الحاجة الحقيقية لكل أسرة، ناهيك عن سعرها الموازي للسوق الحر تقريباً، وهذا بكلام آخر، يؤكد أن المواطن كان الخاسر الأكبر من تلك الآليات المتبعة وذكائها منقطع النظير، سواء مع دورات التوزيع للمواد المدعومة التي أتيحت والمقلصة عدداً، أو عبر ما سمي بمواد التدخل الإيجابي، أو عبر ذلك التأخير الذي أحدث فجوة، نتاجها: فوات خمسة أشهر من التوزيع، مما زاد المواطنين خسارة فوق خسارتهم الدائمة والمستمرة، وخاصة مع إجراءات تخفيض الدعم المتتالي على ما تبقى من مواد مدعومة، سواء عبر رفع سعرها بشكل مباشر ولأكثر من مرة، أو عبر تخفيض كميتها كمخصصات لكل فرد ولكل أسرة، أو من خلال زيادة مدد استلامها!

> **ما يتعلق بقضم واستلاب حقوق المواطنين غائب عن مجالات الرقابة والمتابعة والمحاسبة الرسمية بل ويتم غض الطرف عنها بسبب غياب وتغييب آليات المحاسبة والمساءلة الشعبية**

المعادلات الحكومية والحلول المغيبة

من الواضح، أن الدعم يتضاءل ويتم قضمه شيئاً فشيئاً بأساليب وطرق مختلفة ومبتكرة من قبل الحكومة الموقرة وجهاتها التابعة، تحت ذرائع وحجج ما أنزل الله بها من سلطان، وليبقى المواطن هو الخاسر الحقيقي ضمن المعادلات الحكومية المتبعة!

والأكثر وضوحاً أن ما يتعلق بقضم واستلاب حقوق المواطنين غائب عن مجالات الرقابة والمتابعة والمحاسبة الرسمية، بل ويتم غض الطرف عنها، بسبب غياب وتغييب آليات المحاسبة والمساءلة الشعبية، الضامنة لحقوق الغالبية من المواطنين، ولعل قصة توزيع الرز المصاب بالتسوس عبر بعض صالات السورية للتجارة للمواطنين مؤخراً، والحلول الترقيعية التي رافقت هذه القصة، مثال حي على ذلك!

ما سبق يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

أليس من المفروض على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تأخذ على عاتقها فتح باب التعويض عن الأشهر الخمسة الفائتة عبر صالات مخصصة لهذه الغاية مستمرة التوزيع، كي يتم التعويض عن كامل مخصصات المواطنين من المواد «المدعومة» غير المسلمة، بدلاً من طرح ما يسمى مواد التدخل الإيجابي، طالما أن المواد متوفرة لديها؟

أليس بالإمكان، ومن الحق، أن يتم تدوير مخصصات المواطنين من دورة إلى أخرى، طالما العجز- بغض النظر عن مبرراته- سببه الوزارة والمؤسسة، وليس المواطن؟

فالمواطن يسمع بين الحين والآخر عن منح السورية للتجارة سلفاً مالية بالمليارات لتأمين مخصصاته من المواد المدعومة من قبل الحكومة، فأين صرفت هذه السلف في ظل تراكم مخصصات خمسة أشهر غير مسلمة للمواطنين خلال العام الحالي وحتى الآن؟

هل كانت تقديرات السورية للتجارة المالية خاطئة، على الرغم من توفر ما يكفي من البيانات والمعلومات لديها، أم أن المبالغ المعلن عنها حكومياً كانت خلبية وللتداول الاعلامي فقط؟

ونتساءل أخيراً: أين المتابعة والمساءلة والمحاسبة الرسمية بالحد الأدنى على هذا التقصير والتراكم الذي يدفع ضريبته المواطن من حقوقه، وعلى حساب معيشته، وباسم الدعم المخصص له، مع الكثير من البهرجة الإعلامية والمزاودة عليه به؟!

البنك الدولي بين خط

تناولت مادةٌ سابقة لـ«مركز دراسات قاسيون»، بعنوان: «الخطة ألفا- النسخة الثانية... لماذا «التطبيع مع النظام»؟ ولماذا «التطبيع»؟»، طيفاً من القضايا السورية الراهنة في إطار المقارنة التاريخية بين العملية ألفا التي أعدها الأمريكيون واشترك فيها البريطانيون لمصر لمحاولة جرها نحو «صلح» مع «إسرائيل» عام 1955، وبين ما يجري حالياً تحت مسمى خط الغاز «العربي»، وتحت مسميات «تغيير سلوك النظام» و«التطبيع مع النظام».

وقد مرت المادة المذكورة بشكل سريع على دور البنك الدولي في المسألة، والذي نفرد له في هذه المادة مساحة إضافية لما له من أهمية ومن دلالات.

■ مركز دراسات قاسيون

البنك الدولي... باختصار

عام 1944 كانت الحرب العالمية الثانية قد باتت في نهاياتها المحتومة والواضحة، وهو العام الذي بدأ فيه التفاوض بين المنتصرين- سواء السياسي أو الاقتصادي- على شكل عالم ما بعد الحرب.

وإذا كانت مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام الوجه السياسي والعسكري لمفاوضات المنتصرين، فإنّ مؤتمر بريتين وودز كان وجهها الاقتصادي. وهو المؤتمر الذي نشأ فيه الثالوث الذي بات الأساس الذي استندت إليه الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ومعها بريطانيا بالدرجة الثانية، ومن ثم بقية المعسكر الغربي، للانتقال التدريجي من الاستعمار بشكله القديم أو العسكري المباشر، إلى الاستعمار بشكله الجديد؛ الاقتصادي.

كان جذر هذا الثالوث هو توازنات ما بعد الحرب، وبين المنتصرين بالذات؛ فرغم أنّ الاتحاد السوفييتي كان أكبر المنتصرين بالمعنى العسكري- السياسي، إلا أنّه كان أكبر الخاسرين بالمعنى البشري والاقتصادي. بالمقابل، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت أقل التكاليف في الحرب، وبحكم موقعها الجغرافي خاصة، فإنها تحولت إلى أكبر المنتصرين على الإطلاق؛ عبر هجرة رؤوس الأموال الأوروبية نحوها، وصفقات السلاح والديون الكبرى التي كبلت بها حلفاءها، وصولاً إلى تقديرات بأنها باتت تنتج مع نهاية الحرب العالمية الثانية حوالي 50% من إجمالي ناتج العالم الغربي، وأكثر من 30% من الناتج الإجمالي العالمي، وهو الرقم الذي تعزز أكثر مع مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا.

ثالوث بريتين وودز

خرج مؤتمر بريتين وودز بعدد من النتائج، كان أهمها على الإطلاق هو: الثالوث الذي أشرنا إليه آنفاً، وعناصره:

1- اعتبار الدولار عملة احتياطية عالمية وعملة دفع عالمية إلى جانب الذهب، دون أية إشارة إلى إعفاء الدولار من أن يغطي نفسه ذهبياً. وكانت هذه الثغرة- بالتوازي مع اتساع السوق العالمية التي دخلها الدولار عملة للتبادل- هي التي دخل منها أصحاب الدولار نحو طباعته بكميات فلكية، ودون تغطية وطوال عقود، وحتى والآن، ضمن أكبر عملية نهب شهدها التاريخ المعاصر «تكلفة طباعة ورقة المئة دولار هي 14,3 سنتاً، وسعرها 100 دولار، أي أنّ نسبة الربح من طباعة الدولار تصل إلى حدود 70 ألف بالمئة!»... أعلنت واشنطن مطلع السبعينيات صراحة أنها تطبع دولارها دون تغطية ذهبية، وكان ذلك بعد أن ضَمنت تسعير النفط والخامات الأساسية به، وحمَت ذلك التسعير بالقوة العسكرية والقواعد العسكرية حول العالم.

2- البنك الدولي ومقره واشنطن، ووظيفته الأولية المعلنة كانت إقراض الدول المدمرة لإعادة تعمير ما تدمر، وكذلك إقراض الدول «النامية» لإنشاء المشاريع الكبرى التي لا توفر على تمويل لها.

3- صندوق النقد الدولي ومقره واشنطن، ووظيفته المعلنة الحفاظ على توازن نقدي عالمي عبر التحكم بنظام المدفوعات، وتوازن أسعار صرف العملات.

هذا الثالوث نفسه، تحوّل إلى الأساس «القانوني» لما أشرنا إليه على أنه أكبر عملية نهب شهدتها البشرية من دول الأطراف حول العالم ونحو المركز، والتي تلخصت بالمزاوجة بين: أ- استمرار طباعة الدولار دون رصيد وكعملة عالمية، عبر تسعير النفط والخامات به وحماية ذلك بالقوة العسكرية. ب- آليات الاستعمار الحديث الاقتصادي: «التبعية التكنولوجية، القروض، مقص الأسعار، هجرة العقول».

إذا كانت مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام الوجه السياسي والعسكري لمفاوضات المنتصرين فإنّ مؤتمر بريتين وودز كان وجهها الاقتصادي

البنك الدولي والسد العالي

بدأ البنك الدولي العمل رسمياً عام 1946، وجرت محاولة تصويره منذ ذلك الحين وإلى الآن بوصفه مؤسسة «دولية»، تابعة بشكل ما لهيئة الأمم المتحدة، وبأنه بهذا المعنى مستقل عن الدول الأعضاء، ويعمل على أساس مصلحتها الجمعية، وعلى أساس التوازنات ضمنها.

ليست مهمتنا في هذه المادة كشف تبعية البنك الدولي لواشنطن وعمله وفقاً للأجندة الأمريكية منذ نشأته وحتى اللحظة؛ فتلك مهمة أنجزتها دراسات تفيض بها المكتبات. وإنما نقارب دوره هنا من باب المقارنة التاريخية بين السد العالي وبين خط الغاز «العربي».

مع ذلك، لا ضير من التذكير بأرشيف الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثين دوايت أيزنهاور، والذي رفعت عنه السرية منذ حوالي 15 عاماً، والذي يتضمن مداولاته مع يوجين بلاك رئيس البنك الدولي في حينه حول السد العالي، والتي تتضمن توجيهات صريحة من أيزنهاور لبلاك بإدارة مفاوضات البنك مع عبد الناصر بحيث تندرج في إطار تنفيذ الخطة ألفا، والتي تتلخص بجرّ مصر نحو «صلح» مع «إسرائيل»، عبر الإغراءات بتمويل السد، وببعض المساعدات، وباحتمال صفقة أسلحة، وعبر التهديدات بتدمير تجارة القطن المصري التي كانت تشكل 80% من صادرات مصر في حينه، وغيرها من التهديدات.

من ألفا α إلى أوميغا Ω

انتهت الأمور بإعلان جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية في حينه، في تموز 1956، رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالي عبر البنك الدولي. وهذا بحد ذاته كان مؤشراً مبكراً على من هو صاحب السلطة الحقيقية في قرار البنك الدولي.

وكان الرفض المعلن هو مرحلة ثانية ضمن الخطة التي تلت ألفا، وكان اسمها أوميغا وكانت من ثلاث مراحل، وذلك بعد رفض عبد الناصر الحازم للخطة ألفا، مع أنه لم يكن يعرف بوجودها في حينه، ولكن بندها الأساسي كان واضحاً بالنسبة له، أي مسألة «الصلح» المقرون بالتخلي عن الحقوق والتخلي عن القضية الفلسطينية ككل...

الغاز «العربي» والسد العالي!

وانتهت الأمور كما هو معروف إلى تمويل الاتحاد السوفييتي لمشروع السد، ودون أية شروط سياسية، ومع تسهيلات كبرى بالمعنى المالي.

ألفا هو الحرف الأول في الأبجدية الإغريقية المكونة من 24 حرفاً، وكانت رمزية تسمية أول خطة اتجاه مصر عبد الناصر بهذا الاسم، تعني فيما تعنيه، أنها المقاربة الأمريكية الأولى للتعامل مع النظام الجديد في مصر، والتي كما ذكرنا في مادة سابقة كانت مزيجاً من التهديدات المحدودة والإغراءات المحدودة مع إبقاء باب التعامل مع هذا النظام قائماً. بالمقابل، فإنّ رمزية اختيار اسم الخطة أوميغا Ω وهو الحرف الأخير من الأبجدية الإغريقية، والتي دخلت حيز التنفيذ أواسط 1956، هي أنّ الباب قد أغلق أمام احتمالات التعامل مع هذا النظام الجديد، وأنّ المهمة باتت إنهاء عبد الناصر، وخاصة ابتداءً من الطور الثاني والثالث من الخطة... وتكشف الوثائق الفرنسية والبريطانية أن كلاً من هاتين الدولتين كانتا تفكران في الوقت نفسه بتدبير اغتيال لعبد الناصر، بما في ذلك خطة فرنسية لمجموعة كوماندوز تعبر النيل من السفارة الفرنسية وصولاً إلى مقر قيادة عبد الناصر لتغتاله...

من التراجيديا إلى الكوميديا

الملفت للانتباه في وثائق يوجين بلاك وأحاديثه عن مشروع السد العالي «والتي باتت متوفرة أيضاً»، هو أمران أساسيان:

أولاً: قناعته بأنّ مصر كانت قادرة على دفع مستحقات القرض المفترض وفوائده بشكل كامل، وضمن مدة لا تتجاوز عشر سنوات، وذلك بفضل إنتاجها من القطن، وبفضل الأرصدة المهمة التي كانت لها في الخارج، وكذلك بالممتلكات المصادرة من الملكية الزائلة.

ثانياً: قناعته أيضاً، بأنّ السد يمكنه أن يحدث نهضة كبرى في مصر، وأن يدفعها خطوات عملاقة إلى الأمام في إنتاجها الزراعي، ومن ثم الصناعي.

ما يسمى حالياً بخط الغاز «العربي»، هو بالنسبة لسورية واقتصادها ووضعها، مع الحجم الهزيل للمشروع ككل، ومع النسبة الهزلية التي من المفترض أن تحصل عليها سورية من تمرير الغاز «العربي» والكهرباء «العربية» على أراضيها، هو أقل شأناً بما لا يقاس مما كان لمشروع السد العالي من أهمية بالنسبة لمصر؛ ولكن هكذا هو التاريخ، إذا أعاد نفسه فإنه يعيد نفسه كمهزلة.

نعيد هنا تلخيص الاستهدافات الأساسية لما نصطلح على تسميته الخطة ألفا النسخة الثانية الخاصة بسورية، والتي تحدثنا عنها باستفاضة في المادة المشار إليها في المقدمة، والتي نعتقد أنّ خط الغاز «العربي» أحد أدواتها، كما كان الإغراء بتمويل السد العالي من البنك الدولي أحد أدوات الخطة ألفا المعنية بمصر:

أولاً: العمل على دمج «إسرائيل» في المنطقة عبر ربطها طاقياً واقتصادياً وسياسياً مع كل دول المنطقة.

ثانياً: استخدام سلاح العقوبات والحصار، بين رفع وتشديد «مثلاً تهريب خط الغاز من قانون قيصر»، كأداة لتمرير الخط ولتمرير الاتفاق الأوسع.

ثالثاً: الحفاظ على الوضع في سورية ضمن حالته الراهنة المقسمة تقسيم أمر واقع، وبالذات عبر منع الحل السياسي وعبر «تطبيع» الأوضاع، أي عبر المحافظة على مناطق السيطرة على حالها، وعلى المسيطرين عليها على حالهم.

حين فشلت الخطة ألفا الخاصة بمصر جاءت وراءها مباشرة الخطة أوميغا بأطوارها الثلاثة والتي حققت بعد اغتيال عبد الناصر ما أرادته الخطة الأولى

رابعاً: استخدام الدول المطبعة وعلى رأسها الإمارات، وكذلك الأردن ومصر، كوسطاء وكواجهات للمشروع، وبالتوازي مع ذلك العمل على تسريع دفع السعودية نحو التطبيع العلني والكامل مع «إسرائيل»، لإكمال «الناتو العربي»، ولقطع الطريق على احتمالات جنوح السعودية شرقاً عبر احتمالات تهدئة مع إيران، وعبر علاقات تتقوى بشكل متواتر مع الصين وروسيا.

خامساً: استخدام هذه العملية بشكلها الكامل ضمن تصور أوسع لبناء استقطاب متكامل في منطقتنا بين شرق وغرب، يكون فيه العرب ومعهم «إسرائيل»، ضمن حلف غربي معاد لتركيا وإيران ومن خلفهما روسيا والصين، بحيث يتم ملء الفراغ الذي سينجم عن التراجع الأمريكي وعن الاضطرار الأمريكي للانسحاب من المنطقة، بجملة من النزاعات ومن حروب الجميع ضد الجميع.

عودة للبنك الدولي والبدائل

إذا كان خط الغاز «العربي» قد تلقى وعوداً من البنك الدولي مع بداية الحديث عنه منذ حوالي شهرين، بأنه سيحصل على التمويل اللازم، فليس معلوماً الآن ما هو الوضع الفعلي لتلك الوعود، بعد أن زادت الإشارات حول تعثر العملية.

ولا بد خاصة من الإشارة إلى أنه بات هنالك تصريح علني وإنْ كان صحفياً- استخبارياً من القناة 12 «الإسرائيلية»، بأنّ الغاز سيكون «إسرائيلياً». ومن عادة الخطط السرية ألّا يتم إعلان غاياتها قبل إنجازها، إلّا إذا كانت قد فشلت فعلاً... «راجع افتتاحية قاسيون العدد 1039: واعترفوا!».

رغم ذلك، فإنّ المقاربة التاريخية المقارنة التي نقدمها هنا، تفتح الباب على تفكير جدي ومسؤول بثلاث نقاط أساسية:

أولاً: حين فشلت الخطة ألفا الخاصة بمصر، جاءت وراءها مباشرة الخطة أوميغا بأطوارها الثلاثة، والتي حققت بعد اغتيال عبد الناصر ما أرادته الخطة الأولى... أي أنّ الصراع ما يزال قائماً ومستمراً، والخطة ألفا النسخة الثانية ما تزال قائمة من حيث الغايات حتى وإنْ شهدنا تغيراً بالأدوات، علينا أنْ نتابعه ونحذره مبكراً.

ثانياً: الضربة النهائية لألفا، والتي حوّلت اتجاه التطور التاريخي في المنطقة بأسرها، كانت حصول مصر على بديل حقيقي، سواء عبر صفقات السلاح مع الاتحاد السوفييتي، ومن ثم الوقوف ضمن اصطفاف دول عدم الانحياز، والحصول على تمويل للسد العالي من الاتحاد السوفييتي. وعلينا كسوريين الآن أن نبحث عن بدائلنا السياسية والدولية المنسجمة مع مصالح بلدنا وشعبنا، وهي بدائل واضحة وعلى رأسها الصين وروسيا.

ثالثاً: أيام إنهاء ألفا في مصر، كانت مصر موحدة وتحت قيادة عبد الناصر، ولكي تتمكن سورية من إنهاء ألفا النسخة الثانية فهي بحاجة لأن تكون موحدة، وأن يكون شعبها ممثلاً بأكمله تمثيلاً صحيحاً يستجيب لضرورات الواقع... وأمر كهذا لا مدخل له سوى الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، والذي بات من الضرورة بمكان، وفي ظل النوايا والأفعال الغربية- «الإسرائيلية» الواضحة، أن ينتقل نحو التطبيق عبر قاطرة قادرة على دفعه إلى نهاياته... هذه القاطرة هي أيضاً اصطفاف سياسي واضح ضمن الصراع الدولي القائم، ودون أية التباسات انتهازية ومراوغات وتكتيكات وشطارات: أستانا + الصين «راجع افتتاحية قاسيون رقم 1044: أستانا + الصين، قاطرة 2254».

200 ألف طفل وأم مرضى بسبب سوء التغذية الحاد

ورد خبر مقتضب بتاريخ 2021/11/18 على صفحة «برنامج الأغذية العالمي الشرق الوسط وشمال إفريقيا» يقول ما يلي: «بعد 6 أشهر من العلاج، وصلت تارا أخيراً إلى مرحلتها الأخيرة من التعافي من سوء التغذية الحاد. تارا من بين 200,000 أم وطفل يتلقون علاجاً شهرياً من برنامج الأغذية العالمي لسوء التغذية في سورية. المساعدات الغذائية وحدها لن تساعد على القضاء على الجوع. فالمساعدات الغذائية تنقذ الأرواح في حالات الطوارئ، ولكن التغذية الصحيحة في الوقت المناسب يمكن أن تساهم في كسر حلقة الفقر».

■ عاصي اسماعيل

الخبر أعلاه، على الرغم من جرعة مرارته الكبيرة، مرّ مرور الكرام على بعض وسائل الإعلام، وعلى الأغلب لم تعره الجهات والسلطات الرسمية محلياً أية أهمية، تماماً كحال كل المرارات التي يعيشها غالبية السوريين على أرضهم بسببها!

مقدمة لا بد منها

بحسب منظمة الصحة العالمية، ومن موقعها الرسمي: «يعرّف سوء التغذية الحاد الوخيم بانخفاض كبير في نسبة الوزن/الطول «أقلّ بثلاث درجات معيارية من متوسط معايير النمو التي حدّدتها منظمة الصحة العالمية»، أو بهزال وخيم باد للعيان، أو بوجود وذمة تغذوية. والمعروف أنّ خفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات من الأمور التي تعتمد، بشدة، على الحد من سوء التغذية التي تقف بشكل مباشر أو غير مباشر، وراء حدوث 35% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة.. ومع أنّ متوسط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة جرّاء سوء التغذية الحاد الوخيم يتراوح، عادة، بين 30% و50%، فإنّ من الممكن خفضه بشكل كبير عندما تُؤخذ التغيّرات الفيزيولوجية والاستقلابية في الحسبان. وقد مكّن التدبير العلاجي لحالات سوء التغذية الحادة الوخيمة وفق المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من خفض معدلات الوفيات بنحو 50% في المستشفيات، والدراسات التي أُجريت في الآونة الأخيرة تشير إلى إمكانية استخدام سلع من قبيل الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال لتدبير حالات سوء التغذية الحادة الوخيمة على صعيد المجتمعات المحلية».

وعن التدابير العلاجية لسوء التغذية الحاد لدى الأطفال، فقد ورد التالي على موقع منظمة الصحة العالمية: «سوء التغذية الحاد الوخيم من الأمراض التي تهدّد أرواح المصابين بها وتقتضي العلاج العاجل. وتتمثّل التوصيات المعمول بها، حتى الآونة الأخيرة، في إحالة الأطفال المعنيين إلى المستشفى للاستفادة من النُظم الغذائية العلاجية والرعاية الطبية. وقد تغيّر الوضع مع مجيء الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال، التي تتيح إمكانية تدبير حالات أعداد كبيرة من الأطفال المصابين بسوء التغذية الوخيم ممّن تتجاوز أعمارهم ستة أشهر، وذلك خارج المرافق الصحية».

أكثر من الجوع

المعاناة من الجوع وسوء التغذية الحاد أصبحت واقعاً معاشاً ومعمماً في الداخل السوري، ولم تعد الأرقام المتداولة أو الاحصاءات التي تعلنها المنظمات المعنية، المحلية والدولية، تكفي للتعبير عنه، أو لعكس صورته الدقيقة والحقيقية، فقد أصبحت هذه الأرقام والإحصاءات ميداناً للاستثمار السياسي والابتزاز المالي غالباً، ليبقى الواقع على ما هو عليه، بل مع تسجيل مزيد من التدهور على هذا المستوى.

فماذا يعني أن يستمر العلاج من سوء التغذية الحاد لطفلة لمدة 6 أشهر متواصلة؟

وأية حال من سوء التغذية كانت عليها تلك الطفلة، وأية معاناة كانت تعيشها مع ذويها؟

وماذا يعني الإعلان عن تسجيل 200 ألف أم وطفل ممن يتلقون العلاج من سوء التغذية الحاد بشكل شهري؟

وما هي حقيقة الأرقام الفعلية ممن يعانون من الجوع ومن سوء التغذية الحاد، بعيداً عن الأعين، وبعيداً عن رصد المنظمات؟

وأين الحكومة والسلطات المعنية تجاه مسؤولياتها المباشرة عن هذا الواقع المرير والمؤلم، الذي يدفع المزيد من السوريين لحافة الجوع وسوء التغذية الحاد، والذي يحتاج إلى علاج طويل الأمد؟

200 ألف أم وطفل قيد العلاج من سوء التغذية كنسبة وتناسب مع أعداد السوريين رقم مرعب وكبير فكيف مع إضافة غير المحظوظين ممن لم تصلهم أيدي المساعدات؟

الأرقام المرعبة والسياسات المتوحشة

كثيرة هي الأسئلة التي قد تتبادر للذهن، ليس من وقع مرارة الخبر أعلاه، وليس من معرفة أنّ متوسط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة جرّاء سوء التغذية الحاد الوخيم يتراوح، عادة، بين 30% و50%، بل من هول الواقع المعاش غير المنظور لا من المنظمات ولا من الحكومة، بل مع الكثير من اللامبالاة الرسمية تجاهه!

فرقم 200 ألف أم وطفل قيد العلاج طويل الأمد من سوء التغذية الحاد كنسبة وتناسب مع أعداد السوريين في الداخل ليس قليلاً، بل هو رقم مرعب وكبير، فكيف مع إضافة غير المحظوظين ممن لم تصلهم أيدي المساعدات، التغذوية والصحية، عبر المنظمات الدولية، والمهملين، المنسيين، من قبل الحكومة والسلطات الرسمية؟!

فالواقع يؤكد أننا غارقون وسنغرق أكثر في حال الفقر والجوع، مع كل احتمالات تسجيل الوفيات بالنسب الكبيرة أعلاه بين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، بسبب استمرار السياسات المجحفة بحق الغالبية المفقرة على كافة المستويات، وبسبب زيادة معدلات الاستغلال التي تدفع بالمزيد من السوريين نحو حافة الجوع وسوء التغذية الحاد، والتي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال «التغذية الصحيحة في الوقت المناسب، بما يساهم في كسر حلقة الفقر»، كما ورد أعلاه، وهذا لا يمكن له أن يتحقق من خلال الاعتماد على «المساعدات» التي لن تقضي على الجوع، أياً كان نوعها وتسميتها، والقائمين عليها، وغايات كل منهم، بل من خلال تغيير جملة السياسات المتبعة بشكل شامل وجذري، بما يؤمن للغالبية من السوريين الخروج من حال الفقر والعوز والجوع وسوء التغذية الحاد الذي أوصلتنا له تلك السياسات المطبقة منذ عقود وحتى الآن، والتي وصلت إلى مرحلة التوحش، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، وعلى أيدي كبار الفاسدين وتجار الأزمة وأمراء الحرب.

السورية للتجارة نحو المزيد من الخصخصة

وافق مجلس محافظة دمشق يوم 10 تشرين الثاني الحالي، على توصية اللجنة الاقتصادية بالمجلس، والمتعلقة بطرح غالبية صالات السورية للتجارة للخصخصة تحت مسمى «المشاركة والاستثمار» ليقتصر عمل بعض الصالات على بيع المواد المقننة.

■ عبير حداد

نموذج خصخصة صالات السورية للتجارة «تحت أي مسمى» يبقى واحداً من الكثير والكثير من النماذج التي أوجدت لها القرارات الحكومية المسوغات والذرائع العديدة، منها: «الاستثمار- التشاركية... إلخ»، طبعاً ولا يصعب أن تبرر جريمة خصخصة العديد من المنشآت الحكومية تحت ذرائع عدة، منها: «لا جدوى اقتصادية عائدة من سين من المنشآت- منشآت عديدة توقفت بسبب الحرب- مرونة القطاع الخاص... إلخ»، فسرعان ما تستجيب القرارات الحكومية للتوصيات المطروحة لتتنازل عنها لأصحاب نفوذ الاستثمار والنهب.

ذرائع خصخصة صالات السورية للتجارة

أما عن المسوغات التي طرحها رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة دمشق المتعلقة باستثمار ما تبقى من صالات السورية للتجارة «أن التوصية جاءت بناءً على دراسة قامت بها اللجنة لواقع الصالات، حيث تبين أن الأسعار فيها أعلى من السوق، والتشكيلة السلعية متواضعة، وبالتالي لا تقدم أية فائدة للمواطن، مبيناً أنه في حال طرح الصالات للاستثمار سيتحقق عائد كبير للسورية للتجارة يمكن عكسه على دعم أسعار السلع المقننة وزيادة عددها».

كما أشار عضو مجلس الشعب بلال النعال «العديد من التجار تقدموا إلى وزراء التموين السابقين بعدة مقترحات لتحويل الصالات إلى محلات سوبرماركت ضخمة تضاهي الموجودة في أرقى المولات، من خلال الديكورات والتشكيلة السلعية الكبيرة مع التعهد بالبيع بأسعار تقل عن أسعار الصالات بأكثر من 5%»، لافتاً أن التجار جاهزون للعمل تحت أية صيغة قانونية يطرحها مجلس إدارة السورية للتجارة، معتبراً أن هذه الصيغة الجديدة ستنعكس على واقع الأسعار للمواطنين!

استثمارات سابقة خير دليل على التناقض

إن استثمار صالات السورية للتجارة ليس بجديد، فسابقاً تم الاستثمار تحت أوجه عدة، منها: عبر استثمار مبطن تحت إدارة السورية للتجارة، البيع بالأمانة، فأغلب المواد السلعية الموجودة ضمن صالات السورية للتجارة هي سلع تعود لقطاعات خاصة!

كما سبق أن تم الاستثمار بشكله المباشر، ومثال على ذلك: صالة السورية للتجارة التي تعرف حالياً باسم «قاسيون مول»، وغيره الكثير.

والجدير بالذكر، أن مثل هذه الاستثمارات أصبحت فعلاً تضاهي أرقى مراكز التسوق الضخمة المخصصة للنخب المخملية، مثل: «شام ستي سنتر- دماسكينو مول... إلخ»، سواء بالسلع أو الديكورات وعقود الاستثمارات المطروحة ضمنها لمصلحة المستثمر طبعاً، والأسعار أيضاً.

فعن أي طرح يتكلمون، وعن أي تعهد بالبيع بأسعار تقل عن أسعار الصالات بأكثر من 5%؟

قتامة الواقع السوري

من يراقب المشهد السوري اليوم يلمس الواقع الذي سلك فيه التناقض- بين الناهبين والمنهوبين- طريقه الأكثر حدةً وانحداراً بشكل غير مسبوق.

فقد أسدل الجوع والفقر المدقع ستارته الأكثر قتامةً على المواطن، الذي يراهن ناهبوه من سيدفعه بسرعة أكبر لما تحت عتبة الفقر والجوع بدرجات، بل تلذذوا وفكروا ملياً، كيف يمكن المساس بأمنه الغذائي، حيث أصبح ميزان الذهب لديهم بلا رقيب أو سلطان.

فتسارعت عجلة قرارات تخفيض الدعم وارتفاع الأسعار المتتالية خلال السنوات الأخيرة، لتصبح فاقعة مع حلول العام الحالي، في سبيل إرضاء شركائهم بجريمة النهب والفساد، التي بات ضحيتها المواطن المنهوب، ولتضيق أعينهم أخيراً، عبر الطرح أعلاه، على ما تبقى من صالات السورية للتجارة، على قلتها وسوء وضعها، والمخصصة لمواده التموينية «المدعومة»، ساعين للاستحواذ عليها تحت أي مسمى، وليذهب المواطن المفقر وحقوقه بالمخصصات التموينية، مع ما تبقى من «دعم» عليها، إلى الجحيم!

خبر عام وتعليق هام

الخبر يقول: «حذر رئيس قسم الإسعاف في الهيئة العامة لمشفى الباسل لأمراض وجراحة القلب في دمشق من زيادة الأزمات القلبية بين الشباب بأعمار بين الـ 20 والـ 40 عاماً، وعزا الدكتور أسباب احتشاء العضلة القلبية لدى الشباب للتدخين وتعاطي بعض المواد المخدرة، ونمط الحياة غير الصحي، إضافة للشدّات النفسية التي تسببها ضغوط الحياة والعمل التي قد تسبب نقص تروية قلبية».

التعليق: يمكن السبب الرئيسي للأزمات القلبية بين الشباب هو فعلاً الشدّات النفسية من حال اليأس والإحباط وانغلاق الأفق اللي بتجي فوقها ضغوط الحياة، وارتفاعات الأسعار، ونقص التغذية واللي بيزيدها الواقع المزري للخدمات من كهربا ومواصلات والذي منو.. يعني كل وحدة من هدول بتعمل أزمة قلبية لحالها.. فكيف إذا اجتمعت مع بعضها؟

الخبر يقول: «أوضحت وزارة النفط والثروة المعدنية سبب تأخر وصول أسطوانة الغاز إلى المواطنين، مبينة أنه يتم التعاقد على استيراد 27 ألف أسطوانة غاز منزلي شهرياً، لكن يصل منها نحو 50% فقط بسبب الإجراءات القسرية المفروضة على البلاد».

التعليق: غريبة بعد ما رفعتو سعرها بعدكن عم تحكو عن الإجراءات القسرية المفروضة ع البلاد!! طيب هالإجراءات القسرية ليه ما عم تشمل حاجات المرفهين والبطرانين وولاد الحيتان الحرامية؟

الخبر يقول: «قال رئيس الحكومة أمام اساتذة جامعة دمشق: أتحدى أي اقتصاد بالعالم أن يحمل كل أشكال الدعم الموجودة في سورية بأن يباع ليتر المازوت بـ 500 ليرة والبنزين بـ 750 ليرة مقابل سعرهما الحقيقي، علماً أن كل هذه المواد يتم استيرادها بالدولار».

التعليق: أتحدى أي مواطن بالعالم أن يتحمل تصريحات الحكومية الخرطي مثل ما المواطن بسورية متحمل.. ويمكن التحدي الاقتصادي الحقيقي هو حل معادلة الأجر بالمقارنة مع الأسعار.. يعني كيف وسطي الراتب الحكومي 80 ألف ليرة، والمصروف أكتر من مليون ليرة.. معادلة مستحيلة اقتصادياً أكيد!

الخبر يقول: «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تنفي صدور أي قرار خاص بتعديل عمولة المبيع لمادتي المازوت والبنزين على أساس الأسعار الجديدة».

التعليق: منفهم من حكيكن مثل ما نفيتو ارتفاع سعر جرة الغاز وبعدين ارتفع سعرها.. يعني النفي عم يكرر حالو مثل العادة.. وما حدا بيحاسب حدا والطاسة ضايعة!

الخبر يقول: «محافظ طرطوس يصدر قراراً بجمع السلاح غير المرخص، لا قنابل بعد اليوم».

التعليق: حلو هل الحكي... بس باقي محافظات السورية شو وضعها يا حكومة.. يعني مسموح فيها السلاح الداشر؟ ولا القصة قصة خيار وفقوس كالعادة حتى على مستوى أمن المواطن؟!

الخبر يقول: «مجلس محافظة دمشق يوصي بطرح غالبية صالات السورية للاستثمار أو التشاركية وحصرها ببيع المواد المقننة، لأن أسعارها أعلى من السوق وتشكيلتها متواضعة».

التعليق: يعني ضيقة العين وصلت حتى للصالات المخصصة للمواطنين اللي بيتشحتفو عليها مشان يستفيدو من بقايا الدعم ع السكر والرز.. العمى ع ضيقة العين اللي ما لها حل!

المعلمون مزيد من المعاناة ومزيد من هضم الحقوق

يتحمل المعلمون في سورية عواقب كل انهيار على جميع الأصعدة، ويتحملون مسؤوليات تفوق قدرتهم على التحمل، ولكن بالمقابل لا يجدون من الحكومة أدنى مشاركة لتحمل هذه المسؤولية سوى التنظير تارة، والتهديد بالعقوبات تارة، وتارة أخرى يجدون العقوبات تقع على رؤوسهم لأدنى تقصير أو مخالفة، بدلاً من تغيير واقعهم المأساوي الذي يطحنهم كل يوم.

■ عمار سليم

لا تقف معاناة المعلمين في المدارس عند الحصة الدرسية، وواجباتها ومسؤولياتها، وما فيها من جهد مضنٍ، وما فيها من مشكلات ومعيقات تربويّة تحول بين المعلم وأداء واجبه على أتم وجه، هذه المعاناة اليومية للمعلم لا يُسلّط عليها الضوء، معاناة لا تقل عن الجهد العضلي لساعات طويلة، فأغلب المدارس تفتقر إلى أدنى وسائل الراحة للمعلم، إذ الأعداد الضخمة من الطلاب في الصفوف يتطلب صوتاً عالياً، وهكذا عدد يحتاج إلى مكبر صوت ليسمع الطلاب صوت المدرس، وتحتاج إلى أبواب تعزل الصوت عن الخارج للحفاظ على انضباط الشعب، وهذا طبعاً مفقود تماماً في مدارسنا ولا تنظر إليه الوزارة على أنه مشكلة، فالمعلم بدوره يبذل هذا الجهد المضاعف بالصوت ليصاب بعدها ببحة مزمنة في الحنجرة، كمرض مهنة مزمن، وهذه واحدة من عشرات المشكلات، ومنها الافتقار إلى وسائل تعليمية تعينه، عدا عن المشكلات العامة المتمثلة بالمواصلات التي تعيق حركته وتكلفه كثيراً من الوقت المهدور بالانتظار وأحياناً يضطر لاستقلال سيارة «تكسي» ليصل إلى مدرسته بالوقت المطلوب، ناهيك عن التكاليف المرهقة التي يتحملها، عدا عن تحمله عبء التراجع العام لمستوى الطلاب، وما يكلّفه من جهد مضاعف لتحسين المستوى لديهم، ومراعاته وتحمّله لأوضاع الطلاب النفسية والذهنية في ظل هذه الظروف الاستثنائية الصعبة والمعقّدة، بل هناك صعوبات لا يراها الناس، وربما لا يعلمون بها، صعوبات كامنة في منزل كل معلم، كواجبات ومسؤوليات اضافية، وهي الأعباء المرتبطة بكل مذاكرة وامتحان، حيث يصطحب المعلم إلى بيته مئات الأوراق الخاصة بالامتحانات والمذاكرات ليصححها ويضع درجتها، ثم بعد ذلك لتثبيتها في المرايا حسب قوائم كل شعبة، ثم تثبيت كل محصلة على سجل الدرجات.

عبء غير مأجور

لك أن تتخيل نفسك تصحح كل شهرين، أو شهر ونصف، 200 ورقة امتحان على الأقل، وهناك مدرسون يصححون ما يقرب من500 ورقة كل مذاكرة، أي 1000 ورقة في الفصل الواحد، مع عبء وضع الأسئلة ومراعاة المستويات والفروق الفردية وشمولية الأسئلة للمنهاج المقرر!

فماهي عدد ساعات العمل التي يتكبدها المعلم في هذه العملية، إذا فرضنا أن لكل ورقة 5 دقائق فقط، ما بين تصحيح ومراجعة؟

ستكون النتيجة أن لكل 200 ورقة 16 ساعة عمل، أي 32 ساعة عمل في الفصل، وهي ما تعادل عمل 4 أيام بمعدل 8 ساعات عمل في اليوم، وبعض المعلمين ممن يفرض عليهم اختصاصهم 10 شعب يتضاعف عدد الساعات إلى 64 ساعة في الفصل، أي بما يعادل 8 أيام عمل بمعدل 8 ساعات عمل في اليوم، يضاف إليها زمن وضع الأسئلة وتثبيت الدرجات، وما يلحق بها من أعباء كل هذا العمل المضني الذي يضاف إلى عمل المعلم في الصف لا تعتبره وزارة التربية عملاً بل تعتبره من مهام المدرس، ولا تحتسب له أجراً، ولا تقيم له وزناً، مع أنه يعد عملاً إضافياً يثقل الكاهل ويطفئ الأبصار!

وهذه حسابات بالأرقام فقط، أما في الواقع فالمصيبة أكبر على المدرس وأشدّ مضاضة، لأن هذا الجهد موزع على أسابيع فترة المذاكرات والامتحانات، وهذه الساعات التي ذكرناها لا يجدها المدرس خلال يومه، وبالتالي سيمتدّ هذا العمل عنده لشهر كامل من الامتحان إلى الامتحان، ويتحول هذا العمل إلى عمل يومي ضمن عمله التدريسي، إلى جانب عمله الإضافي الخاص الذي لجأ إليه قهراً، تحت ضرورة الحاجة والاستمرار بالحياة!

هذه الصورة القاتمة لحياة المعلمين تتحمل جريرتها الحكومة ووزارة التربية وسياساتها المتبعة تجاههم والتي جعلتهم فريسة الفقر والمرض بلا أي تعويض عما يخسرونه من صحتهم وأعمارهم

متى وكيف يقوم المعلم بهذا العمل الشاقّ؟

الصغير والكبير، والذكي والأحمق، يعلم أن راتب المدرس لا يكفيه لسد حاجات 3 أيام في الشهر، وأنه لا بد له من عمل إضافي، ليس بالضرورة باختصاصه، ليسدّ شيئاً من رمقه ويقيه من التسوّل، أو يقيه من الموت جوعاً مع أفراد أسرته، وتأتي أوراق الامتحان والمذاكرات أمامه متكدسة كالكابوس الجاثم على صدره، ليقتطع من ساعات نومه المتبقية كي ينهي ما عليه من هذا العبء الذي لا تعترف به وزارة التربية على أنه عبء! وكل هذا على حساب صحته ونومه وراحته وحياته الاجتماعية مع أفراد أسرته.

أما أنه كيف يقوم بهذا العمل؟ فالإجابة معروفة لدى الجميع، إنه يصححها في الظلام في ظل ظروف التقنين التي أعمت الجميع!

المشكلة تجر عشرات المشكلات

مشكلة اكتظاظ الطلاب في المدارس، والتي هي معروفة الأسباب ومنها عدم جاهزية المدارس، وعدم تأمين كادر كاف، وتطفيش عدد كبير من المدرسين لما يعانونه من ظروف خانقة، والفساد والوساطات بتسجيل الطلاب رغم امتلاء الصفوف، كل ذلك جعل الصفوف في المدارس أشبه بصورة باص النقل الداخلي، أما ما ينتج عن هذا الاكتظاظ فمشكلات كثيرة، وإحداها سوء وفشل عملية الاختبارات والامتحانات، إذ يضطر المدرسون المراقبون لنشر الطلاب على الأرض لتفادي الغش بينهم، وازدياد عدد الأوراق التي يكلّف المعلم بتصحيحها، إلى درجة يصعب عليه إنجازها!

هذه الصورة القاتمة لحياة المعلمين تتحمل جريرتها الحكومة ووزارة التربية وسياساتها المتبعة تجاههم، والتي جعلتهم فريسة الفقر والمرض بلا أي تعويض عما يخسرونه من صحتهم وأعمارهم، مستغلين حسهم الوطني والإنساني في تحمّل كل المسؤوليات، المنظورة وغير المنظورة، المأجورة وغير المأجورة! وكأنهم يدفعونهم بالنهاية إلى التخلي عن هذا الواجب الوطني والإنساني قهراً!؟

أعمال صيانة المتحلق الجنوبي.... كم لبثنا؟!

المتحلق الجنوبي، غيض من فيض لأمثلة كثيرة تصف بطء المشاريع القائمة بالتنفيذ عبر الجهات الحكومية، سواء كانت مشاريع «بناء أو حتى صيانة... إلخ».

■ نادين عيد

فقد بدأت أعمال الصيانة لجسر المتحلق الجنوبي الواصل، بين العقدة السادسة «منطقة الزاهرة» والعقدة الثامنة «منطقة كفرسوسة»، لجهة واحدة لطريق المتحلق الجنوبي القادم من المزة باتجاه مطار دمشق الدولي، منذ أواخر شهر أيار الماضي، والجدير بالذكر أن الجهة المنفذة رسمياً لأعمال التأهيل والصيانة هي «مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية فرع دمشق»، ولا ندري إن كان هناك منفذون من الباطن من القطاع الخاص، لأجزاء العمل في المشروع، كما جرت عليه العادة.

وبحسب الخطة الموضوعة كان من المفترض أن تنتهي أعمال الصيانة خلال المدة المحددة بخمسة أشهر، أي مع نهاية شهر تشرين الأول الماضي، إلا أن أعمال الصيانة قد امتدت حتى تاريخ 16 تشرين الثاني الجاري، وهذا التقصير الواضح بعدم التزام «الجهات الحكومية» بالمدة المحددة ليس بجديد، فإحدى السمات المميزة لها البطء الشديد، وطبعاً دائماً كل ذلك التقصير والاستهتار، يتحمل معاناته المواطن بالنتيجة.

بعض التفاصيل حول المشروع

أعلنت محافظة دمشق نهاية الشهر نيسان الماضي، البدء بتهيئة المتحلق الجنوبي بين العقدتين سابقتي الذكر لأعمال الصيانة، حيث وضعت الحواجز الإسمنتية، لتنصيف الطريق الواصل من العقدة السادسة «منطقة الزاهرة» وحتى العقدة الثامنة «منطقة كفرسوسة» لنقل حركة السير لتصبح باتجاهين ذهاباً وإياباً، تمهيداً لقطع الطريق القادم من المزة باتجاه مطار دمشق الدولي، لصيانة فواصل التمدد، ثم تم وضع «مطبات» لتخفيف السرعة على طول الطريق، وتم البدء بتنفيذ المشروع يوم 28 أيار الماضي.

قسمت أعمال الصيانة لثلاث مراحل، الأولى وهي استبدال المساند «النيوبرين» والبالغ عددها 917 مسنداً، التي ترفع مقاطعاً تزن الواحدة منها 1000 طن، والمرحلة الثانية تشمل مد قميص إسفلتي بمساحة 37 ألف متر مربع، أما المرحلة الثالثة والأخيرة والتي تشمل تحرير الفواصل والبالغ عددها 60 فاصلاً وتنظيفها وتثقيبها وتجهيزها من أجل زرع تشاريك حديد التسليح والبراغي بالايبوكسي.

بطء التنفيذ وما أنتجه من مشكلات

وإذا كنا هنا نتحدث عن أعمال صيانة لجهة واحدة من الجسر، والتي حددت ضمن مدة زمنية أقصاها 5 أشهر، وطبعاً لم تفلح الجهود للانتهاء ضمن المدة المحددة، حيث إن مدير الإشراف في محافظة دمشق صرح لإحدى الصحف المحلية يوم 20 تشرين الأول الماضي، أن أعمال الصيانة لن تتعدَ 15 تشرين الثاني الجاري، وحيث افتتح الطريق يوم 18 من الشهر الجاري.

وقد تم تسجيل العديد من الحوادث المرورية خلال مدة التنفيذ، والتي ساهم في زيادتها المطبات الموضوعة على الطريق، وخاصة خلال ساعات الليل، بسبب السرعة ورعونة السائقين، وبسبب غياب الإنارة، وبسبب المواصفات الفنية لهذه المطبات، والأهم بسبب غياب الإشارات التحذيرية منها بشكل مسبق، والتي تم تداركها بشكل نسبي لاحقاً.

تم تسجيل العديد من الحوادث المرورية خلال مدة التنفيذ بسبب السرعة وبسبب غياب الإنارة وبسبب المواصفات الفنية للمطبات والأهم بسبب غياب الإشارات التحذيرية

والجدير بالذكر أن المدير ذاته نفى لصحيفة الوطن يوم 14 الجاري، ما تم تناقله حول التأخر الحاصل في إنجاز أعمال التأهيل والصيانة، مؤكداً أنه تم إنهاء أعمال الصيانة قبل 20 يوماً من مدة العقد، حيث ذكر أن فترة الإنجاز ومدة العقد تصل إلى 150 يوماً. ربما وجب التذكير أن أعمال الصيانة بدأت نهاية شهر أيار، ولنقل أنها بدأت مع بداية شهر حزيران، نجد أن مجموع أيام «الأشهر منذ حزيران وحتى افتتاح الطريق يوم 18 من الشهر الجاري»، هي 171 يوماً، ما يعني أن أعمال الصيانة لم تنتهِ قبل 20 يوماً من العقد المحدد بـ 150 يوماً، بل بعد فترة 20 يوماً، وبحسب شهود عيان فإن أعمال الصيانة لفواصل التمدد كانت مستمرة حتى يوم 16 من الشهر الحالي وتحديداً لفاصلتي التمدد 11 و12 من جهة العقدة السادسة.

المصادقة على صيانة الطرف الثاني ومشكلات الشتاء

وقد بين مدير الدراسات الفنية في المحافظة لصحيفة «الوطن»، «أنه من المقرر خلال الفترة القادمة المباشرة بأعمال الصيانة للطرف الثاني من المتحلق الجنوبي «الجهة المقابلة» وذلك بعد المصادقة على عقد الصيانة ليصار إلى الإعلان عن إغلاق الطريق في المنطقة للمباشرة بالأعمال بالمدة العقدية نفسها والأعمال ذاتها، علماً أن قيمة العقد للمرحلة الثانية تبلغ قرابة الـ 3 مليارات ليرة بالأسعار الرائجة حالياً».

حسب التصريح أعلاه، فإن الانتهاء من أعمال الصيانة بين العقدتين السادسة والثامنة لطريق المتحلق الجنوبي بطرفيه، ستستغرق مالا يقل عن سنة وشهرين من الأعمال الفعلية وربما أكثر، وبالتالي سيتكرر سيناريو المأساة الطويل عينه.

والجدير بالذكر أن صيانة الطرف الثاني إذا نفذت خلال فترة الشتاء، فهذا يعني أنّ أعمال الصيانة ستكون رهينة الأحوال الجوية، مما سيطيل من عمر المعاناة أكثر، وما سيزيد الطين بلة أن نسبة الحوادث ستزيد حتماً، خلال فصل الشتاء عن معدلها الذي تسببت به أعمال الصيانة طيلة فترة الأشهر الماضية، سواء عبر نقل حركة سير للطريق المقابل الذي تم تنصيفه عبر حواجز إسمنتية ليصبح ذهاباً وإياباً، أو ما تسببه المطبات المتعددة الموضوعة قبل التحويلة، وما قد تسببه الانزلاقات بسبب أمطار الشتاء.

ورغم الدقة التي تحتاجها مثل هذه المشاريع النوعية، لا يوجد مبرر لكل ذلك البطء الشديد في التنفيذ، بغض النظر عن التكلفة الكبيرة المقدرة بـ 3 مليارات، وعن جدية الرقم الموضوع لأعمال الصيانة.

فمثل هذه الأعمال، برغم أهميتها وضرورتها، إلا انها تستنزف من وقت المواطن، فإضافةً إلى معاناته مع قلة المواصلات الخانقة تأتي أعمال الصيانة طويلة الأمد لتزيد من معاناته كلّما طالت أكثر، بدءاً من الازدحام المروري إلى الحوادث والأضرار المادية، ناهيك عن الاهتلاك الذي تتسبب به المطبات المتعددة الموضوعة قبل التحويلة عند العقدة الثامنة للآليات المارة على الطريق.

فهل سيتم تدارك الملاحظات والنواقص التي ظهرت خلال تنفيذ الجزء الأول من المشروع، قبل البدء بتنفيذ الجزء الآخر منه، أم سيقع المحظور على مستوى إطالة مدة التنفيذ، وعلى مستوى غياب الإنارة الليلية، وعلى مستوى المطبات والإشارات التحذيرية قبلها، وعلى مستوى استدراك الحد من الحوادث المرورية، وخاصة خلال فصل الشتاء الذي بدأ؟!

«منظمة شنغهاي للتعاون»

■ إعداد: قاسيون

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الأمم المتحدة

عضو مراقب شريك حوار

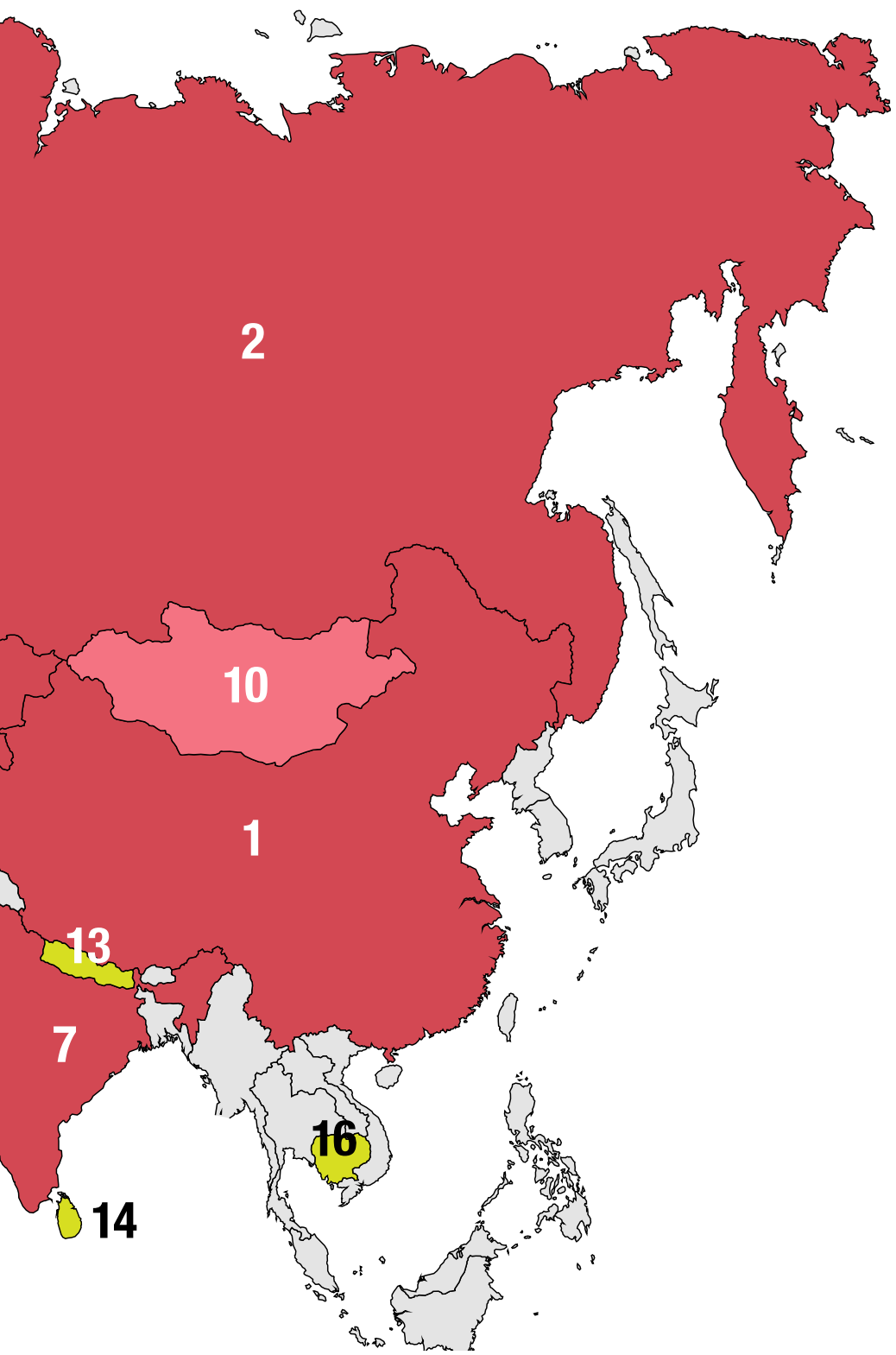

1 الصين
1412 مليون
9,597 ألف كم²
26,657 مليار$

2 الاتحاد الروسي
146 مليون
17,098 ألف كم²
4,328 مليار$

3 كازخستان
19 مليون
2,724 ألف كم²
527 مليار$

4 قرغيزستان
7 مليون
200 ألف كم²
35 مليار$

5 طاجيكستان
10 مليون
143 ألف كم²
37 مليار$

6 أوزبكستان
35 مليون
447 ألف كم²
270 مليار$

7 الهند
1,382 مليون
3,287 ألف كم²
10,207 مليار$

8 باكستان
225 مليون
908 ألف كم²
1,110 مليار$

9 إيران
85 مليون
1,648 ألف كم²
1,149 مليار$

10 منغوليا
3 مليون
1,564 ألف كم²
42 مليار$

أقوى وأمتن تجمّع أوراسي

الناتج المحلي الإجمالي على أساس القدرة الشرائية PPP

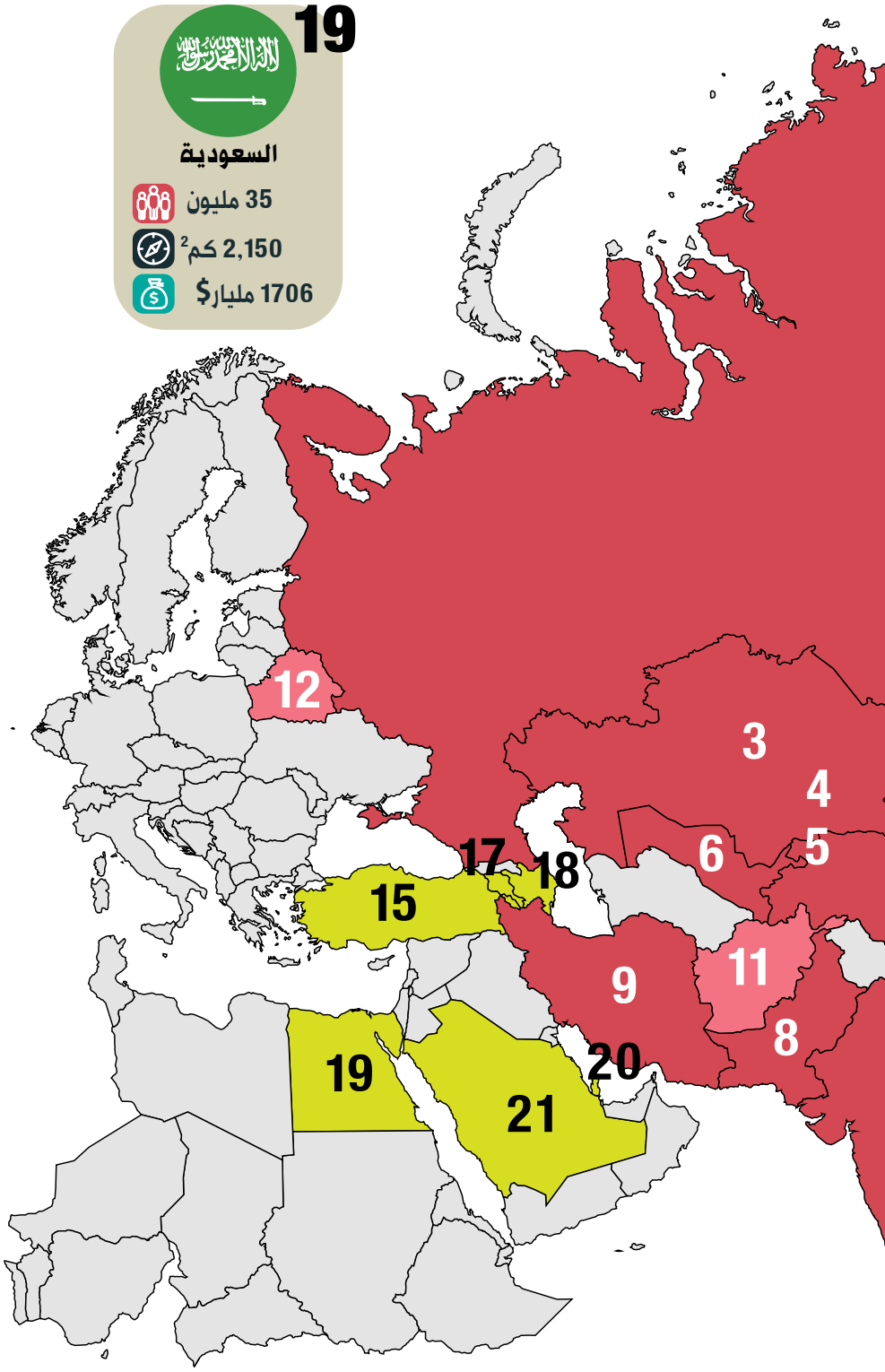

19 السعودية
35 مليون
2,150 كم²
1706 مليار$

20 قطر
3 مليون
12 ألف كم²
273 مليار$

21 مصر
35 مليون
2,150 ألف كم²
1,706 مليار$

17 أرمينيا
3 مليون
29 ألف كم²
41 مليار$

18 أذربيجان
10 مليون
87 ألف كم²
152 مليار$

15 تركيا
84 مليون
784 ألف كم²
2,750 مليار$

16 كمبوديا
15 مليون
181 ألف كم²
78 مليار$

11 أفغانستان
33 مليون
653 ألف كم²
83 مليار$

12 بيلاروسيا
9 مليون
208 ألف كم²
193 مليار$

13 نيبال
30 مليون
147 ألف كم²
123 مليار$

14 سيريلانكا
22 مليون
66 ألف كم²
307 مليار$

العملات المشفرة: هل هي خارج سيطرة

في عالم الفانتازيا الحالي للاستثمار المالي في نادي القمار العالمي، تبدو عملة البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى أكثر جاذبية من الذهب بالنسبة للمضاربين بالعملات. وهكذا يستمر ازدهار العملات المشفرة. على سبيل المثال، قدرت قيمة cnl labolG esabnioC وهي أكبر بورصة عملات مشفرة في الولايات المتحدة، بحوالي 86 مليار دولار، في نيسان 1202 مقارنة بـ 8 مليارات دولار فقط في أكتوبر 8102. تمتلك الشركة الآن أكثر من 34 مليون مستخدم في أكثر من 001 دولة. في الملدة التالية نورد أبرز ما كتبه الباحث والاقتصادي الماركسي مايكل روبرتس عن العملات المشفرة، نشأتها، وموجز لمبدأ عملها، وفرضيات حول مستقبلها.

■ مايكل روبرتس
ترجمة وإعداد: قاسيون

تذكير بأبرز وظائف النقد الرأسمالي

لم يعد النقد في الرأسمالية الحديثة مجرد بضاعة مثل الذهب، بل أصبح بدلاً من ذلك «عملة ورقية»، إما في شكل عملات معدنية أو أوراق نقدية، أو الآن في الغالب بشكل ائتمانات «تسليف» في البنوك. يتم قبول مثل هذه العملات الورقية لأنها مطبوعة ومدعومة من قبل الحكومات والبنوك المركزية وتخضع للتنظيم. لم تعد الغالبية العظمى من النقود الورقية في شكل عملات معدنية أو أوراق نقدية ولكن بشكل ودائع أو استحقاقات في البنوك. في المملكة المتحدة عام 2017، مثلت الأوراق النقدية والعملات المعدنية 2،1% فقط من إجمالي المعروض النقدي البالغ 2،2 تريليون جنيه إسترليني.

لأي حاجة نشأت العملات المشفرة؟

كان الدافع وراء عملات البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة المنافسة هو الإنترنت ونمو التجارة والمعاملات القائمة على الإنترنت. لقد أوجد الإنترنت مطلباً لمعاملات منخفضة التكلفة ومجهولة الهوية ويمكن التحقق منها بسرعة لاستخدامها في المقايضة عبر الإنترنت.

تهدف العملات المشفرة إلى القضاء على الحاجة إلى الوسطاء الماليين من خلال تقديم مدفوعات مباشرة عبر الإنترنت من نظير إلى نظير («P2P»). كان الابتكار التكنولوجي الرئيسي وراء العملات المشفرة هو blockchain، الذي هو بمثابة «دفتر الأستاذ» الذي يحتوي على جميع المعاملات لكل وحدة عملة واحدة. وهي تختلف عن دفاتر الأستاذ الحالية («المادية أو الرقمية») من حيث أنها لامركزية، أي لا توجد سلطة مركزية تتحقق من صحة المعاملات. بدلاً من ذلك، يستخدم التحقق بناءً على إثبات التشفير، حيث يتحقق أعضاء مختلفون من الشبكة من «كتل» من المعاملات كل 10 دقائق تقريباً. الحافز لذلك هو تعويض في شكل عملة مشفرة «تم سكها» حديثاً لأول عضو يقدم التحقق.

في عالم الفانتازيا الحالي للاستثمار المالي في نادي القمار العالمي تبدو عملة البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى أكثر جاذبية من الذهب بالنسبة للمضاربين بالعملات

نشأة البيتكوين ومبدأ البلوكتشين

العملة المشفرة الأكثر شهرة هي عملة البيتكوين، ابتكرها ساتوشي ناكاموتو، وهو مبرمج مجهول وغامض عام 2008. لم يتم حصر Bitcoin بمنطقة أو بلد معين، كما أنها غير مخصصة للاستخدام في اقتصاد افتراضي معين. بسبب إنها بطبيعتها لامركزية، وتداولها بعيد إلى حد كبير عن نطاق التنظيم المباشر أو السياسة النقدية والرقابة التي كان يتم فرضها تقليدياً بطريقة ما على استخدام النقود الخاصة المحلية والأموال الإلكترونية.

الابتكار الرئيسي في blockchain هو سجل المعاملات العامة للنزاهة دون سلطة مركزية. توفر تقنية Blockchain للجميع الفرصة للمشاركة في عقود آمنة بمرور الوقت، ولكن دون القدرة على تجنب تسجيل ما تم الاتفاق عليه في ذلك الوقت. لذا فإن blockchain عبارة عن قاعدة بيانات معاملات تستند إلى «دفتر أستاذ» مشفر موزع مشترك بين الجميع في النظام. يتم منع الاحتيال من خلال التحقق من صحة الحظر. لا تتطلب blockchain سلطة مركزية أو أي طرف ثالث موثوق به لتنسيق التفاعلات أو التحقق من صحة المعاملات. تحتوي النسخة الكاملة من blockchain على كل معاملة تم تنفيذها على الإطلاق، مما يجعل المعلومات المتعلقة بالقيمة التي تنتمي إلى كل عنوان «حساب» نشط يمكن الوصول إليها في أي وقت في التاريخ.

يبدو هذا مثيراً بالنسبة لعشاق التكنولوجيا وأيضاً لأولئك الذين يرغبون في بناء عالم بعيداً عن سيطرة آلات الدولة والسلطات التنظيمية، والتقنية أثارت أفكاراً تقول بتمكين المجتمعات والأفراد لإجراء المعاملات دون إملاءات الحكومات الفاسدة والتحكم في دخولهم وثرواتهم بعيداً عن السلطات، والبعض فكر حتى بأنها قد تكون حتى جنيناً لعالم ما بعد الرأسمالية دون دول. ولكن هل هذه التكنولوجيا الجديدة من «سلاسل الكتل» والعملات المشفرة ستقدم حقاً عالماً مثالياً جديداً؟

مثل أي تقنية، إنها تعتمد على ما إذا كانت تقلل من وقت العمل وترفع من الإنتاجية والخدمات القيم الاستعمالية» أو، في ظل الرأسمالية، ما إذا كانت ستكون سلاحاً آخر لزيادة القيمة والقيمة الزائدة. هل تستطيع التكنولوجيا في حد ذاتها، حتى التكنولوجيا التي يبدو أنها خارج سيطرة أي شركة أو حكومة، حقاً أن تحرر الناس من قانون القيمة؟ لا أعتقد ذلك.

كبداية، يقتصر عمل البيتكوين على الأشخاص الذين لديهم اتصالات بالإنترنت. وهذا يعني استبعاد المليارات من هذه العملية، على الرغم من نمو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في قرى وبلدات «الاقتصادات الناشئة». حتى الآن «الكلام يعود للعام 2017» يكاد يكون من المستحيل شراء أي شيء باستخدام البيتكوين. على الصعيد العالمي، تبلغ معاملات البيتكوين حوالي ثلاثة في الثانية مقارنةً بائتمان Visa عند 9000 معاملة في الثانية. ولا يزال إنشاء «محفظة» لإجراء المعاملات بعملة البيتكوين

الراسمالية؟ لماذا نشأت؟ وما هو مستقبلها؟

على الإنترنت إجراءً صعباً.

بشكل أكثر حسماً، السؤال هو ما إذا كانت عملة البيتكوين تلبي بالفعل معايير النقد في الاقتصادات الحديثة. يخدم النقد ثلاث وظائف في ظل الرأسمالية، حيث يتم إنتاج الأشياء والخدمات كبضائع لبيعها في السوق. يجب قبول النقد كوسيلة للتبادل. ويجب أن تكون وحدة حساب تتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار حتى نتمكن من مقارنة تكاليف السلع والخدمات بمرور الوقت وبين التجار. كما يجب أن يكون النقد مخزناً للقيمة يظل ثابتاً بشكل معقول بمرور الوقت. إذا بدأ التضخم المفرط أو الانكماش المتزايد، فسرعان ما تفقد العملة الوطنية دورها مع اختفاء «الثقة» في العملة. هناك العديد من الأمثلة في التاريخ على استبدال العملة الوطنية بعملة أخرى أو بالذهب «وحتى بالسجائر» عندما يتم فقدان «الثقة» باستقرارها.

يتم طرح مسألة الثقة مع **Bitcoin** لأنها تعتمد على «عمال المناجم»، أو الأعضاء الذين يساهمون في القدرة الحسابية لحل مشكلة تشفير معقدة والتحقق من المعاملات التي حدثت خلال فترة زمنية قصيرة «10 دقائق». يتم بعد ذلك نشر هذه المعاملات ككتلة، ويتلقى المُعدِّن الذي نشر الدليل لأول مرة مكافأة «كانت عام 2017 نحو 25 عملة بيتكوين». الحد الأقصى لحجم الكتلة هو 1 ميغا بايت، وهو ما يتوافق مع ما يقرب من سبع معاملات في الثانية. من أجل ضمان نشر الكتل كل 10 دقائق تقريباً، تقوم الشبكة تلقائياً بضبط صعوبة مشكلة التشفير المطلوب حلها.

يتطلب تعدين البيتكوين معدات متخصصة، بالإضافة إلى تكاليف كهرباء كبيرة وبالتالي يتعين على «عمال المناجم» أن يوازنوا بين استثماراتهم في التكنولوجيا والطاقة. وهذا يعني أن عملات البيتكوين بشكل متزايد لا يمكن أن تعمل إلا كعملة عالمية بديلة إذا أصبح عمال المناجم منخرطين بعمليات كبيرة. وهذا يعني أن الشركات الكبيرة على الطريق، تلك الموجودة في أيدي الكيانات الرأسمالية، قد تكون قادرة في النهاية على التحكم في سوق البيتكوين. وأيضاً إذا أصبحت عملة البيتكوين بمثابة مناقصة قابلة للتطبيق لدفع الضرائب للحكومة، فسوف تتطلب بعد ذلك شكلاً من أشكال العلاقة السعرية حالياً مع المعروض النقدي غير المدعوم ببضائع– أو ما يسمى **fiat money** ولذلك ستظل الحكومات لها دورها بهذا الأمر.

في الواقع، فإن العقبة الأكثر إثارة للدهشة أمام عملات البيتكوين أو أي عملة مشفرة أخرى هي استهلاك الطاقة الذي تنطوي عليه. يستهلك تعدين البيتكوين بالفعل طاقة للكمبيوتر أكثر من الاستهلاك السنوي لأيرلندا. ارتفعت درجات الحرارة بالقرب من مراكز تعدين الكمبيوتر. ربما يمكن استخدام هذه الحرارة بيئياً، لكن عدم الربحية لإعادة تدوير الطاقة هذه قد «يمنع» مثل هذا التوسع في **blockchain**.

هل العملات المشفرة خارج سيطرة الرأسمالية؟

الرأسمالية لا تتجاهل تقنية **blockchain**. في الواقع، مثل أي ابتكار آخر، تسعى الرأسمالية إلى إخضاعه لسيطرتها. توفر دفاتر الأستاذ الموزعة المتبادلة «**MDLs**» في تقنية **blockchain** سجلاً إلكترونياً للمعاملات العامة للنزاهة دون ملكية مركزية. توفر القدرة على الحصول على مصدر بيانات متاح عالمياً ويمكن التحقق منه ولا يمكن التلاعب به لأي شخص يرغب في أن يقدم لخدمات طرف ثالث موثوق بها، أي لمعظم شركات الخدمات المالية، تلك القدرة على القيام بذلك بثمن بخس وبقوة. في الواقع، هذا هو الطريق الذي تسلكه البنوك الكبيرة والمؤسسات المالية الأخرى. إنهم مهتمون أكثر بتطوير تقنية **blockchain** لتوفير التكاليف والتحكم في معاملات الإنترنت.

كما أشار كامينسكا عام 2015 وهو أحد منتقدي **blockchain**: «أولاً، لسنا مقتنعين بإمكانية فصل **blockchain** بنجاح عن قسيمة أو مكون دفع رمزي دون المساس بأمن النظام. ثانياً، لسنا مقتنعين بأن اقتصاديات **blockchain** تعمل على أي شيء باستثناء بعض حالات الاستخدام عالية الكثافة. ثالثاً، ستكون **blockchain** دائماً أغلى من الوسيط المركزي الواضح نظراً لأن العديد من الوكلاء يجب أن يقوموا بمهمة المعالجة بدلاً من واحد فقط، مما يجعلها خدمةً مقاصّة متميزة– خاصة إذا تم فصلها عن قسيمة الأسهم– وليست خدمة أرخص».

يشير كل هذا إلى أنه سيتم دمج تقنية **blockchain** في حافز للحصول على قيمة لا حاجة إليها إذا تم تطبيقها على نطاق واسع. ستصبح العملات المشفرة جزءاً من التمويل المشفر، وليست وسيطاً لعالم جديد من المعاملات المجانية والمستقلة. على الأرجح، ستظل عملة البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة في المحيط الصغير لطيف الأموال الرقمية، تماماً كما حصل مع لغة الإسبرانتو كلغة عالمية عالمية في مواجهة جبروت اللغات الإنجليزية والإسبانية والصينية.

لكن جنون العملات المشفرة قد يستمر لفترة أطول، جنباً إلى جنب مع أسواق الأسهم والسندات الدولية المتصاعدة على مستوى العالم، حيث يبحث رأس المال عن عوائد أعلى من خلال المضاربة المالية.

العملات المشفرة ليست أقرب إلى القبول كوسيلة للتبادل لا يتم دعم قيمة Bitcoin بأي ضمانات حكومية، بحكم التعريف

ماذا قد يكون مستقبل العملات المشفرة؟

العملات المشفرة ليست أقرب إلى القبول كوسيلة للتبادل. لا يتم دعم قيمة **Bitcoin** بأي ضمانات حكومية، بحكم التعريف. وهي مدعومة فقط بـ «الكود» يعني بالشيفرة، وبالإجماع الموجود بين «عمال المناجم» الرئيسيين أي الذين يقومون بما يسمى بالتعدين في هذه العملة، وبحامليها. كما هو الحال مع العملات الورقية، حيث وبخلاف سلعة مادية لها قيمة جوهرية كامنة في وقت العمل المبذول لإنتاجها، تعتمد العملة المشفرة على ثقة المستخدمين. وفي الواقع، تختلف الثقة في العملات المشفرة باختلاف سعرها بالنسبة للعملة الورقية، الدولار، حيث يتم قياس سعرها بالدولار أو بما يسمى «عملة مستقرة» مرتبطة بالدولار.

في الواقع، بينما انفجر جنون العملات المشفرة، رسخ الدولار الأمريكي نفسه بقوة أكبر من أي وقت مضى باعتباره عملة التسوية الأولى في العالم «67% من جميع المعاملات، يليه اليورو والين واليوان».

نحو العدالة الخضراء: «الكتاب الأبيض» للصين 2021

نشر مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية في شهر تشرين الأول / أوكتوبر الماضي وثيقة جديدة مهمّة باسم «الكتاب الأبيض لسياسات وإجراءات الصين استجابةً لتغيّر المناخ» والذي سلّط الضوء بالبيانات والأرقام على أهم إنجازات الصين في مكافحة تلوث البيئة والتغير المناخي، وتظهر كيف أن الصين هي عملياً البلد الوحيد في العالم الذي يحرز نجاحات في تحقيق هدفين معاً: التنمية الاقتصادية بطريقة متزايدة تدريجياً في مدى صداقتها للبيئة، وتحسين توزيع الثروة في المجتمع لصالح انتشال الملايين من الفقر. فيما يلي مختارات لأبرز ما ورد في الوثيقة المذكورة التي تقع في 35 صفحة.

■ ترجمة وإعداد: قاسيون

صاغت الصين مبادئ جديدة بشأن معالجة تغير المناخ وتساهم بحلولها في إدارة المناخ العالمي. ولطالما قدّر الشعب الصيني فكرة أن البشر جزء لا يتجزأ من الطبيعة ويجب أن يتبعوا قوانين الطبيعة. كشفت الحضارة الصناعية، التي خلقت ثروة مادية هائلة، أيضاً عن توترات متزايدة في العلاقة بين الإنسان والطبيعة. لقد أدت جائحة كوفيد-19 المتواصلة إلى الآن، إلى مزيد من التفكير العميق في تلك العلاقة. لقد غذّتنا الطبيعة الأم، وعلينا أن نعاملها كأصل لنا، ونحترمها، ونحميها، ونتبع قوانينها. في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول 2020، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستزيد من مساهمتها المحددة على المستوى الوطني من خلال تبني سياسات وتدابير أكثر صرامة، وتسعى جاهدة للوصول إلى ذروة انبعاثات CO2 قبل 2030، وتحقيق الحياد الكربوني قبل 2060.

اقتصاد مُخطط وأخضر

سوف يستغرق الأمر ما يقرب من 30 عاماً من الجهود المضنية لتحقيق الحياد الكربوني وأكبر انخفاض في انبعاثات CO2 لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي «وهو المؤشر المعروف باسم «كثافة الكربون»». بدءاً من الخطة الخمسية الثانية عشرة «2011– 2015» أدرجت الصين خفض كثافة الكربون في الخطوط العريضة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية كأهداف ملزمة. وحددت الخطة الخمسية الرابعة عشرة «2021–2025» للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأهداف بعيدة المدى خلال 2035، هدفاً ملزماً لخفض كثافة الكربون بنسبة 18% في الفترة بين 2020 إلى 2025. وبنهاية 2019، حققت الصين هدفها للعمل المناخي لعام 2020 قبل الموعد المحدد. وفي 2020، أعلنت الصين عن أهداف وإجراءات جديدة للمساهمات المحددة وطنياً، تهدف إلى: ذروة انبعاثات CO2 قبل 2030 وتحقيق الحياد الكربوني قبل 2060. خفض كثافة الكربون بنسبة تزيد عن 65% بحلول 2030 عن مستوى 2005 وزيادة حصة الوقود غير الأحفوري في استهلاك الطاقة الأولية إلى حوالي 25% بحلول 2030 وزيادة حجم مخزون الحراج والغابات بمقدار 6 مليارات متر مكعب بحلول 2030 عن مستوى 2005. رفع إجمالي قدرتها المركبة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى أكثر من 1,2 مليار كيلوواط بحلول 2030. وتم أيضاً تحسين وتعديل مزيج الطاقة ضمن إستراتيجية: إعطاء الأولوية لتطوير الوقود غير الأحفوري، وتعزيز التنمية الخضراء للطاقة الكهرومائية، والتقدم الشامل والمنسق في تطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والسعي إلى التطوير المنظم للطاقة النووية في ظل شروط آمنة، وتطوير طاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة البحرية بناءً على الظروف المحلية، مما يزيد بشكل شامل من معدل استخدام الطاقة المتجددة.

المؤسسات العامة والحزبية تقدم نموذجاً

تم الطلب من المؤسسات العامة أن تلعب دوراً نموذجياً في الحفاظ على الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة. تحوّل ما يقرب من 35% من مكاتب الحزب والحكومة على مستوى المحافظة وما فوق، وجميع الإدارات المركزية للحزب الشيوعي الصيني والدوائر الحكومية إلى مسار توفير الطاقة. إجمالاً، أصبحت 5114 مؤسسة عامة وحدات تجريبية للحفاظ على الطاقة. وأطلقت مشاريع تجريبية منخفضة الكربون في 10 وحدات على مستوى المقاطعات و77 مدينة. وانخفضت كثافة الكربون في هذه المناطق التجريبية أسرع من المتوسط الوطني. تم تعديل مزيج النقل عن طريق زيادة نسبة النقل بالسكك الحديدية والمياه للبضائع السائبة وخفض نسبة النقل على الطرق السريعة. كما وتوسعت كهربة السكك الحديدية. عرضت الدولة إعانات للتعامل مع مركب الكربون الهيدروفلوري منذ 2014. واعتباراً من 2019، تم دفع إعانات بقيمة 1,4 مليار يوان صيني، مما أدى إلى خفض 65300 طن من مركب «الكربون الهيدروفلوري 23»، أي ما يعادل 966 مليون طن من CO2. ووافقت الصين على «تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال» بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

تحققت أهداف بنسبة أكثر من 100%!

اتخذت البلاد خطوات قوية لبناء صين جميلة. ولم يتم فقط التحقيق الكامل بل وتجاوز جميع الأهداف البيئية الملزمة المحددة في الخطة الخمسية الثالثة عشرة. ومن نتائج 2020: كانت نسبة الأيام ذات جودة الهواء «الممتازة» في المدن على مستوى المحافظات وما فوقها 87% «كان الهدف 84,5%». تم تخفيض متوسط تركيز «الجسيمات الدقيقة» الملوثة للهواء الضارة بالصحة «المصطلح على تسميتها PM 2,5» في المدن على مستوى المحافظات بنسبة 28,8% عن مستوى 2015 «وكان الهدف 18%». ارتفعت النسبة المجمعة لأقسام المياه التي تسيطر عليها الدولة مع المياه السطحية عالية الجودة إلى 83,4% «كان الهدف 70%». انخفضت نسبة أقسام المياه ذات النوعية الرديئة من المياه السطحية تحت الدرجة الخامسة إلى 0,6% فقط «في حين كان الهدف تخفيضها إلى 5%». استمر انخفاض ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والطلب الكيميائي على الأكسجين وانبعاثات نيتروجين الأمونيا وانبعاثات CO2 لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أكملت الصين الخطة الخمسية 13 قبل الموعد المحدد في 2019.

في حين تحمل مشروعات «الطاقة البديلة» إمكانية لأبواب فساد جديدة تعطينا الصين نموذجاً مختلفاً صديقاً للبيئة ومنقذاً للفقراء بالوقت نفسه

زيادة مساهمة الطاقة غير الأحفورية

تظهر الحسابات الأولية أنه في 2020، ساهمت الطاقة غير الأحفورية بنسبة 15,9% من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين، بزيادة كبيرة قدرها 8,5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2005. وبلغ إجمالي القدرة المركبة لتوليد الطاقة غير الأحفورية في الصين 980 مليون كيلوواط، وهو ما يمثل 44,7% من إجمالي السعة المركبة. ضمن هذا الرقم، تمثل الرياح 280 مليون كيلوواط، الكهروضوئية 250 مليون كيلوواط، المائية 370 مليون كيلوواط، الكتلة الحيوية 29,52 مليون كيلوواط، والطاقة النووية 49,89 مليون كيلوواط. زادت الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح بمعاملات من رتبة 3000 و200 على التوالي. وبلغت الكهرباء المولدة من الطاقة غير الأحفورية 2,6 تريليون كيلو واط/ساعة، وهو ما يمثل أكثر من ثلث استهلاك الدولة للطاقة. تشير التقديرات إلى أنه في الفترة من 2015 إلى 2020، انخفضت انبعاثات CO2 لكل وحدة ذات قيمة مضافة للصناعات الصينية بنحو 22 بالمئة.

تظهر الحسابات الأولية تخفيضاً لاستهلاك الصين للطاقة بشكل عام من 2011 إلى 2020 بما يصل إلى 28,7%، وهو من أسرع المعدلات في العالم. خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة «2016–2020»، غذت الصين متوسط نمو اقتصادي سنوي بلغ 5,7% بمتوسط نمو سنوي في استهلاك الطاقة بنسبة 2,8%. وانخفضت نسبة الفحم في إجمالي استهلاكها للطاقة من 72,4% عام 2005 إلى 56,8% عام 2020.

نهج يركز على الشعب ومكافحة الفقر

تضع الصين الأشخاص والحياة في المقام الأول، وتعتز بحياة كل فرد وقيمته وكرامته، وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. نفذت الصين مشروعاً لتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية والاستخدام الرشيد لموارد الطاقة في المناطق الفقيرة، مما يعزز بشكل فعال قدرتها على التنمية الاقتصادية. قامت الصين ببناء ما مجموعه أكثر من 26 مليون كيلوواط من محطات الطاقة الكهروضوئية للتخفيف من حدة الفقر، وآلاف من «بنوك الشمس المشرقة» في المناطق الريفية الفقيرة، استفاد منها حوالي 6 ألف قرية فقيرة و4,15 مليون أسرة فقيرة. يساعد هذا النموذج المبتكر للتنمية المتكاملة للطاقة الكهروضوئية والزراعة في كسب المعركة ضد الفقر.

طريق الحرير الأخضر

2021، أطلقت عام 2021 الصين و28 دولة أخرى مبادرة شراكة الحزام والطريق بشأن التنمية الخضراء، داعية إلى أنه يمكن معالجة تغير المناخ من خلال إجراءات تسترشد بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. تعمل الصين مع الدول ذات الصلة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ، وإنشاء شراكة الطاقة الخاصة بالحزام والطريق، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على البيئة وتغير المناخ.

الكيان يخسر جولات جديدة...

تطورات لافتة ومتسارعة تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكّل مجتمعة عامل ضغط إضافي يوضع فوق ظهر الكيان الصهيوني، الذي يعيش أياماً عصيبة إقليمياً ودولياً. فالكيان ورغم التنسيق الأمني المستمر مع السلطة الفلسطينية من جهة، ومع «الأصدقاء المطبعين»، القدامى منهم والجدد، إلا أن النتائج الحالية تعد الأسوأ في تاريخ الكيان المحتل.

■ علاء أبوفرّاج

شهدت مدينة القدس في يوم الأحد 21 من شهر تشرين الثاني الجاري، عملية فدائية لا تزال تفاعلاتها جارية حتى اللحظة، لتكون ثاني عملية تنفذ في القدس خلال أسبوع واحد على الرغم كل الإجراءات الأمنية المشددة داخل الأراضي المحتلة، وفي القدس تحديداً. وترافقت هذه الأحداث مع اختراقين أمنيين كبيرين لتصبح حالة العار هذه غير قابلة للإخفاء.

دلالات تحركات القدس

نجح فادي أبو شخيدم، بفتح النار على شرطة الاحتلال بالقرب من باب السلسلة في محيط المسجد الأقصى، ليخلف عدداً من الإصابات، ويقتل واحداً من شرطة الاحتلال قبل أن يسقط أبو شخيدم شهيداً برصاص الاحتلال أثناء الاشتباك. العملية الفدائية نفذها الشهيد فادي أبو شخيدم مع شخص آخر نجح بالابتعاد قبل إلقاء القبضَ عليه. العملية تشكّل نقطة فاصلة في عمل المقاومة الشعبية، إذ أن مجمل العمليات التي كانت تتم مؤخراً لم تستخدم الأسلحة النارية، وتحديداً في مواقع حساسة خاضعة لتشديد الأمني كمحيط المسجد الأقصى، لكن الفدائي أبو شخيدم نجح بعد أن تنكر بزي أحد المتدينين اليهود بحمل رشاش من نوع كارلو، وفتح النار باتجاه رجال الشرطة والمستوطنين الصهاينة، وحاول شاب الآخر طعن الجنود المصابين قبل أن يتوارى عن الأنظار في المدينة القديمة، مما دفع قوات الاحتلال للقيام بعمليات تمشيط واسعة بحثاً عنه. وتمت بشكل متزامن مداهمة لمخيم شعفاط شرقيّ القدس، الذي كان يسكنه الشهيد فادي أبو شخيدم، واقتحمت قوات الأمن منزله واعتقلت شقيقه واقتادته إلى مكان مجهول.

هذه العملية كانت الثانية بعد عملية الطعن التي حدثت في القدس مساء يوم الأربعاء 17 من شهر تشرين الثاني الجاري بالقرب من جمعية «عطيرت كوهانيم»، المتخصصة بمصادرة بيوت الفلسطينيين في حي الشيخ جراح وسلوان، وتهويد القدس المحتلة. وأسفرت العملية عن إصابة مجندة وزميلها. واستشهاد الشاب الفلسطيني منفذ العملية برصاص قوات الاحتلال فوراً.

لا يمكن تفسير العمليات المتزايدة في القدس إلا بوصفها رداً طبيعياً على ممارسات الاحتلال التي لم يعد بالإمكان احتمالها من قبل الفلسطينيين، ويشكّل التطور النوعي في عملية باب السلسلة باستخدام سلاح ناري كابوساً حقيقياً بالنسبة للكيان، فالتحول النوعي المذكور يعبّر عن تصاعد احتمال عودة المقاومة المسلحة إلى بعض الأراضي المحتلة، التي ظن الصهاينة أنها باتت تحت قبضتهم الأمنية.

ماذا عن الاختراقات الأمنية؟

العمليات البطولية التي حدثت في القدس- وما رافقها من احتجاجات في نابلس واستمرت لعدة أيام- ليست وحدها ما جعل حالة التشاؤم تسود في أوساط الصهاينة. فحدوث خرقين أمنيين فاقم الوضع بالنسبة للكيان المأزوم، كان أولهما: خروج أنباء تفيد بإلقاء القبض على عامل نظافة يعمل في بيت وزير الحرب «الإسرائيلي» بيني غانتس بتهمة التجسس لصالح إيران، عامل النظافة الموقوف مستوطن يهودي من أصحاب السوابق، وعلى الرغم من محاكمته وتورطه بمجموعة من الجرائم السابقة إلا أنه عمل منذ عامين في مكان يعتبر شديد الحساسية، وتشير المعلومات إلى أن المستوطن- الجاسوس أرسل صوراً من داخل منزل غانتس إلى جهات إيرانية. الحادثة لا تزال محاطة بالغموض، وسيجري استثمارها بالضبط ضمن الانقسام السياسي الذي يعتبر غانتس أبرز أطرافه، لكنها كسرت حالة الحصانة الأمنية الوهمية التي يروجها الكيان عن نفسه.

وفي اختراق أمني آخر سُرقت سيارة زوجة رئيس جهاز المخابرات العسكرية «الإسرائيلية» من مرآب العمارة التي يسكنها المسؤول الأمني الرفيع، وتم ذلك على الرغم من الحراسة الأمنية المشددة التي تضمن أمن رئيس المخابرات العسكرية، الحادثة التي حاول الكيان التقليل من شأنها تعتبر هي الأخرى اختراقاً أمنياً مخجلاً حتى لو سلمنا بأن من سرق السيارة هم مجرد لصوص لا يعرفون مالكها، أو سكان هذه العمارة الخاضعة للحراسة.

الظروف السيئة التي يعيشها الكيان والتي يرغب سياسيوه في توصيفها بأنها مجردُ تحديات أمنية عابرة هي تعبير عن حالة الاستعصاء الداخلية والخارجية التي بات يواجهها

سفينة الكيان ورياح الواقع

الظروف السيئة التي يعيشها الكيان، والتي يرغب سياسيوه في توصيفها بأنها مجردُ تحديات أمنية عابرة، هي تعبير عن حالة الاستعصاء الداخلية والخارجية التي بات يواجهها، وعلى الرغم من أن عمليات المقاومة لا تعتبر حدثاً طارئاً في تاريخ الاحتلال «الإسرائيلي» لفلسطين، ولكنها وإلى جانب الأزمة السياسية الداخلية القائمة والمناخ الدولي والإقليمي تشكّل صورة متناقضة تماماً لما روّج له مهندسو صفقات التطبيع الأخيرة. فالثمار التي استطاع الكيان الفوز بها بعد تطبيع العلاقات مع مصر في سبعينيات القرن الماضي شكّلت ضمن الظرف السائد في تلك الفترة أيام الكيان الذهبية، والتي حاول البعض القول: إن صفقات تطبيع جديدة سيكون من شأنها إعادة إنعاش الكيان المتآكل بما يناقض حركة التاريخ، التي أثبتت أنها أقوى مما يروج له الكيان والدول المطبعة.

النووي الإيراني نموذجاً

شكّل ملف البرنامج النووي الإيراني أبرز خيبات الكيان في الآونة الأخيرة، وباتت صفحات الصحف الصهيونية تسلّم في الحقيقة التي تقول بأن الولايات المتحدة التي بذلت الكثير لدعم الكيان سابقاً مستعدةٌ اليوم لتقديم «تنازلات كبيرة لبرنامج إيران النووي على حساب أمن إسرائيل»، فالصهاينة اليوم يخشون من أن واشنطن عازمة على توقيع أي اتفاق مع إيران، حتى لو لم تتم معالجة كميات اليورانيوم عالي التخصيب التي راكمتها إيران منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخبراء قرأوا تصريحات هيئة الطاقة الذرية الإيرانية التي أعلنت فيها أن إيران باتت تملك «25 كغ من اليورانيوم المخضب بنسبة 60%» هي إعلان غير مباشر عن امتلاك إيران ما يكفي لإنتاج السلاح النووي، والذي يعتبر ورقة ضغط إيرانية كبيرة في المفاوضات القادمة، ستسمح لها بإحراز اتفاق أفضل من اتفاق 2015، وقد بدأت إيران بالفعل تلوح ببعض ما قد تطرحه على طاولة المفاوضات، وجاء ذلك على لسان المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة مجيد تخت روان، الذي أشار إلى برنامج «إسرائيل النووي» وإلى ضرورة توقيع الكيان على معاهدة الحد من الانتشار النووي، مما يعني عزم إيران مدعومة بروسيا والصين إلغاء الامتياز الصهيوني في المنطقة، وما سينتج عن ذلك من تغيير سريع في شكل خارطة القوى في الإقليم بغير مصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

أزمة غاز أوروبا وتقنين الكهرباء المقبل

تتصاعد أزمة الغاز الأوروبي بشكلٍ مطرد منذ نحو شهر، ووصل سعر الغاز في 17 تشرين الثاني إلى 1160 دولار عن كل ألف متر مكعب، كما صعدت العقود الآجلة لشهر كانون الأول المقبل إلى نحو 1168 دولار عن الكمية نفسها، وسط تنبؤات وتحذيرات أوروبية من أن الأزمة الجارية ستستمر لدرجة أنها تهدد بشكل جدي بانقطاع التيار الكهربائي في أوروبا، أي العمل وفق آلية «التقنين»، فما السبب والقصة خلف هذا الأمر وما مستقبل الأزمة؟

■ يزن بوظو

الأسباب والتفسيرات

وفقاً لتحليلات وتفسيرات مختلف الخبراء الأوروبيين، فإن أزمة الغاز الجارية قد جاءت نتيجةً لثلاثة أسباب مباشرة، الأول: هو انتعاش وازدياد الطلب بشكل كبير سواء من قبل الصناعيين أو المدنيين، بعد قرابة عام من الإغلاقات العامة، بسبب جائحة كوفيد-19. والثاني: فرض ضريبة الكربون على مختلف أنواع الصناعات التي تستخدم الوقود الأحفوري في عملها وإنتاجها، ومنه: الغاز على مستويي الاستيراد والاستخدام. والثالث: يتعلق بمشكلة التخزين، حيث لم تقم لا الحكومات ولا الموردين بتخزين الغاز خلال فترة الإغلاقات وتقلص الطلب، وإنما قلصوا من حجم استيرادهم برمته. قد تعطي هذه الأسباب الثلاثة تفسيرات مباشرة تبدو منطقية للأزمة الجارية، إلا أنها لا تعبر سوى عن رأس جبل الجليد فيما يتعلق بالمشكلة. من غير الممكن فصل أزمة غاز أوروبا عن مجمل أزمة المنظومة العالمية اليوم، والصراعات السياسية الدائرة دولياً من الولايات المتحدة- روسيا، والولايات المتحدة- أوروبا، وروسيا- أوروبا، وأوروبا- أوروبا كذلك، فلا توجد أزمة نقص أو ضعف إنتاج بعينه، وإنما أزمة توريد وعلاقات تجارية وسياسات محددة- من ضمنها: الضغوط والعقوبات المتبادلة التي يجري اتباعها، أدت بمجموعها لتلاقي الأسباب الثلاثة السابقة عند لحظة زمنية ما، وانفجرت الأزمة بعدها، فضلاً عن أن أزمة الغاز، بالحقيقة، لم تبدأ منذ شهر، وإنما كان لإغلاقات كوفيد-19 الفضل بالتستر عليها وتأجيل صدورها إلى موعدٍ لاحق.

الولايات المتحدة... بالطبع

انطلق دومينو صراع الغاز منذ لحظة بدء تنفيذ ألمانيا وروسيا مشروع «السيل الشمالي-2»، لتبني مختلف دول أوروبا الغربية والشرقية وحتى الموردين الإفريقيين كالمغرب والجزائر مثلاً، استراتيجيات وعلاقات توريد مختلفة عما سبق، رغم عدم صدور أية اتفاقات جديدة بعد، ويتبين ذلك من خلال السلوكيات السياسية ما بين مختلف هذه الدول، فمواقف كل من بولندا وأوكرانيا وبيلاروسيا تجاه ألمانيا وروسيا، ولاحقاً المغرب والجزائر تجاه فرنسا فيما يتعلق بالغاز، تعتبر أمثلة واضحة حول هذا الأمر.

إلا أن من يقف خلف مواقف هذه الدول الأوروبية والإفريقية بمجموعها- ويؤثر بها بالدرجة الأولى- كانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها المتضرر الأول اقتصادياً من توسع وتعمق العلاقات الاقتصادية الروسية- الأوروبية، ويتعبها سياسياً، فكان لعقوبات واشنطن على السيل الشمالي2- والتهديدات بفرض عقوبات على شركات توريد الغاز الروسي الأخرى- الفضل بإشعال نار الخلافات والتناقضات تلك، مما أنتج حالة عدم أمان وعدم يقين لدى مختلف الأطراف على جدية تنفيذ مشروع الغاز، وآجاله، وكمياته، وما طبيعة الاتفاقات المقبلة، وجاء كل ذلك وسط أزمة رأسمالية عامة وتراجع أمريكي مطرد.

أزمة التخزين وعدم اليقين

مع حسابات رأس المال المتعلقة بالربح والخسارة، وطبيعته بالخوف، خاصة لدى الغربيين، في ظل الأزمة العامة الجارية، لم تقدم أوروبا خلال فترة الإغلاقات على تخزين الكميات التي كانت عادةً ما توردها وتستهلكها بالظروف الطبيعية، منتظرةً حدوث استقرار ما في سوق الغاز، وتحديداً بوجود تيارين مختلفين ومتصارعين حول استيراد الغاز الروسي أو الأمريكي، وأيضاً ولطبيعة رأس المال، فعندما عاد الاستهلاك لمستوياته «الطبيعية»، حيث ارتفع الطلب بدرجة كبرى بالنسبة للعرض الذي كان سائداً خلال الإغلاقات، ارتفعت قيمة العرض- أي أسعار الغاز- إلى نسبة تخطت الـ 400% بالمقارنة مع السابق، وبسبب حالة عدم الاستقرار واليقين السائدة بالعلاقات التجارية، وحتى السياسية بين الدول المختلفة، يبرز الخوف من استيراد و/أو توقيع اتفاقات جديدة قد تتضرر لاحقاً، أو حتى تتعرض لعقوبات أمريكية جديدة.

الدول التي باتت أداة بيد رأس المال غير قادرة على فرض سياساتها عليه لصالح البلاد وشعوبها على افتراض وجود نية بذلك أساساً

وحينما جاء دور الحكومات والدول بالتدخل بالأزمة وحلها انفجر عرضٌ من أعراض مرض الليبرالية، فالدول التي باتت أداة بيد رأس المال غير قادرة على فرض سياساتها عليه لصالح البلاد وشعوبها «على افتراض وجود نية بذلك أساساً»، ليعود الحل الأنسب هو ما جرى ويجري: إلغاء كل الإغلاقات السابقة بدرجة سريعة، وانتشار الوباء مجدداً، ثم بدء الحديث مرة أخرى عن فترة إغلاقات عامة مقبلة بسبب الانتشار الأخير، كما بدأ يحدث في ألمانيا، وبالمحصلة: محاولة وضع غطاء جديد وتقليص من شكل الأزمة، إلا أن نسب التطعيم العالية باللقاح المضاد لفيروس كورونا قد لا تتفق معها، وتضع هذه الحكومات بمواجهة استحقاقات أخرى أمام شعوبها، فأينما حاولوا لسدّ ثغرة ما، تُفتح أخرى مرتبطة معها، تشكل بمجموعها الجوانب الشكلية من أزمة المنظومة الجارية.

بانتظار السيل الشمالي-2

يتركز الصراع والاهتمام حالياً من مختلف الأطراف على بدء ضخ الغاز الروسي عبر أنابيب «السيل الشمالي-2»، ويتركز هذا الصراع بشكل أساسي في داخل ألمانيا، بين موسكو وواشنطن، وبالعمق يعني: التباين والانقسام داخل الدولة الألمانية تجاه كل من هذين البلدين، وبالإمكان رصد هذا الأمر من تناقضات التصريحات الألمانية سواء عن التسلسل الزمني بتوقعات بدء ضخ الغاز أو تأجيله، أو عن التوازي بين تصريحات السياسيين كالمستشارة الألمانية ميركل وتصريحات وزير الخارجية هايكو ماس، أو المؤسسات المعنية المناقضة لها، حيث كانت التوقعات ببدء الضخ بعد الانتهاء من بناء الأنابيب في أواخر العام الجاري، ثم تحول ذلك ليكون في بدايات العام المقبل، وصولاً لأن يكون آخر ما حُرر هو شهر آذار بعد إعلان ألمانيا عن تعليق موافقاتها لـ«السيل الشمالي-2» بسبب أمور «تنظيمية وتقنية»، بينما تستمر ناقلات الغاز الأمريكي بالوصول إلى أوروبا.

ليحذر الأوروبيون أنفسهم من أن ملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوروبا قد لا يكونون قادرين على تحمل تكاليف تدفئة منازلهم هذا الشتاء، بسبب ارتفاع تكاليف الغاز والكهرباء، مما يعني انقطاعهما عن الشرائح الأدنى ما لم يتمكنوا من التقنين بأنفسهم.

صراع الانتخابات الليبية ينطلق

وصل عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية الليبية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول المقبل إلى 30، وفقاً للمفوضية العليا للانتخابات الليبية، وسط ارتفاع التوترات بين مختلف الأطراف الليبية ومواقفها من قانون الانتخابات المعتمد.

■ ملاذ سعد

يُعبر هجوم الدبيبة عن تيار من التيارات السياسية المناهضة لنظام القذافي السابق وأركانه، إلّا أن قسماً كبيراً من الليبيين يختلفون حول هذا السلوك، على اعتبار أن قانون الانتخابات المعتمد لا يمنع بدوره أية شخصيات محددة من الترشح، وبالتالي يضمن فرص ترشح ممثلين عن كل الليبيين لتختار الأغلبية منهم من يتوافق معهم بعد صراع على البرامج السياسية بين هؤلاء المرشحين أمام الناخبين.

من جهة أخرى، عبّر قسم آخر عن أن هذه اللغة والمواقف لا تتناسب مع فكرة الحل السياسي والمصالحة الوطنية الجارية والمقبلة، وتعود لفترة محاولات فرض الحلول العسكرية والإقصائية.

من بين المرشحين حتى الآن هم: سيف الإسلام القذافي، نجل الرئيس السابق معمر القذافي، والمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب.

تسبب ترشح كل من القذافي وحفتر ردود فعل شعبية وسياسية واسعة، وأدى هذا الأمر إلى إطلاق رئيس الحكومة الوطنية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة تصريحات مختلفة، مهاجماً بها قانون الانتخابات الرئاسية الذي أقره مجلس النواب برئاسة صالح، معتبراً أنه مفصل «على مقاس أشخاص» محددين، كما خرج الليبيون بمظاهرات كبيرة احتجاجاً على ترشحهم.

وتعمل الولايات المتحدة ما بوسعها على تكبير هذه المشكلة، ويُذكر مثالاً: بيان للخارجية الأمريكية في يوم الجمعة، تعبر فيه، أنها «تشارك الكثير من الليبيين مخاوفهم من أن يصبح مرشح متورط في جرائم ضد الإنسانية رئيساً لهم» بإشارة إلى القذافي وحفتر، علماً أن الـ BBC البريطانية كانت أول من أصدر لقاء صحفياً مكتوباً مع سيف الإسلام القذافي بعد غياب طويل له، وتناقلته وسائل الإعلام الأمريكية بشكل إيجابي بدرجة ما، فيما بدا أنه مؤشر بقبول واشنطن له، وليتبين كالعادة في أنها تلعب على عدة حبال.

خاسرون يشاركون في سباق التسلح

يشكل سباق التسلح أحد ميادين الصراع العالمي، ويكاد «الفائز في هذا السباق» أن يكون قادراً على تغيير جزء مهم من قواعد اللعبة، ومن هذا الباب شكّل التحالف الإستراتيجي الروسي الصيني عاملاً مقلقاً بالنسبة للولايات المتحدة، لما يعنيه هذا التحالف من تفوق ملحوظ على الساحة الدولية، ستنتج عنه ثمار سياسية مخالفة لإرادة واشنطن.

■ عناب منصور

شكّلت الأسلحة الفرط صوتية- والتي دخلت في خدمة القوات العسكرية الروسية منذ 2019- سبقاً عسكرياً لم تستطع واشنطن مجاراته حتى اللحظة، لا بل تشير بعض التقارير المتفائلة إلى أن واشنطن ستتمكن من وضع هذه الصواريخ في الخدمة في عام 2023 أي بعد أربع سنوات من استخدامها من قبل الجيش الروسي، هذا إذا استطاعت واشنطن تجاوز إخفاقاتها المتكررة في هذا الميدان، ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن روسيا تستمر في تطوير برامج أسلحتها، مما سيزيد من صعوبة لحاق واشنطن بها!

الصين مصيبة جديدة؟

أعلنت واشنطن مؤخراً، ورغم النفي الرسمي الصيني، أن بكين قامت بتجربة لصواريخ فرط صوتية تتميز بقدرات قتالية لم تكن واشنطن تتخيل امتلاك الصين لمثل هذه التكنولوجيا، فحسب المصادر الأمريكية يتميز الصاروخ الصيني وإلى جانب كونه صاروخاً يفوق سرعة الصوت بعدة مرات، بأنه قادر على حمل رأس نووي ومزود بخاصية فريدة، وهي قدرته في الدوران في مدار الأرض قبل ضرب الهدف.

الولايات المتحدة كانت تُعول على جرّ روسيا والصين نحو حرب التسلح في الفضاء، لكن روسيا بدأت مؤخراً تجاربها لنظام دفاعي مضاد للأقمار الاصطناعية، مما قد يسرع حسم السباق الذي باتت نتائجه واضحة.

الصورة عالمياً

• أجرى سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيقولاي باتروشيف، ومستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سأليفان، اتصالاً هاتفياً اتفقا فيه على العمل لتحسين أجواء العلاقات بين بلديهما.

• ذكرت وسائل إعلام صينية أن الرئيس شي جين بينغ، أكد لنظيره الأمريكي جو بايدن، أن بكين سيتعين عليها اتخاذ «إجراءات حاسمة» إذا تجاوزت القوى المؤيدة لاستقلال تايوان «الخط الأحمر».

• أكد وزير الحرب الأمريكي، لويد أوستن، أن «الولايات المتحدة ملتزمة بمواجهة إيران»، حتى في الوقت الذي تعمل فيه واشنطن على إحياء الاتفاق النووي لعام 2015.

• قالت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل إنه من المدمر لأوروبا أن تقطع جميع اتصالاتها مع الصين، وسط التوترات الأخيرة المتزايدة.

• حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من خطورة التطورات الأخيرة في حوض البحر الأسود الذي شهد في الآونة الأخيرة تكثيفاً ملموساً للأنشطة العسكرية الغربية.

• دعت كوريا الجنوبية إلى التعاون الثلاثي الثابت بين سيئول وبكين وطوكيو للتغلب على الخلافات، وسط التوترات المستمرة بين الدول الثلاث بشأن القضايا التاريخية والإقليمية والجيوسياسية.

العقيدة العسكرية الأمريكية التي

مرّ عامان على الانقلاب العسكري الذي أزاح الرئيس البوليفي إيفو مورالييس من حزب «الحركة تجاه الاشتراكية» في نوفمبر / تشرين الثاني 2019. حظي الانقلاب بتأييد منظمة الدول الأمريكية، والإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومعظم الإعلام الغربي، الذين ادّعوا بأنّ مورالييس سرق الانتخابات الرئاسية في 2019. تشكّل في البلاد بعد ذلك نظام يميني يدعمه الانقلابيون ومجموعات شبه عسكرية بقيادة جينين أنيز التي سعت إلى الانقلاب على إرث مورالييس. رغم الاحتفال بها من قبل البرلمان الأوروبي كبطلة لحقوق الإنسان، فقد قتل نظامها العشرات من المحتجين المناهضين للانقلاب، ونفى مورالييس والكثيرين من زملائه إلى الخارج. لكنّ ذلك لم يثن الشعب عن احتجاجه، وبعد الإضرابات والحشود المستمرة للدفع تجاه إعادة الانتخابات، تمكّن لويس أرسي من حزب الحركة تجاه الاشتراكية من الفوز في أكتوبر / تشرين الأول 2020 بالانتخابات الرئاسية.

■ خوان رامون كوينتانا
ترجمة: قاسيون

قام خوان رامون كوينتانا– وزير الرئاسة في حكومات مورالييس الثلاث، وضابط الجيش المرموق السابق، وعالم الاجتماع، وأحد أبرز المفكرين البوليفيين المناهضين للإمبريالية– بالتحدّث عن دور الولايات المتحدة وحربها ضدّ المخدرات في سلخ الجيش البوليفي عن الإرادة الشعبية، وعن تعليقاته على المرحلة.

● ما خبرتك مع نظام أنيز اليميني.

قضيت قرابة العام في السفارة المكسيكية. كان النظام في ذلك الوقت يرتكب مذابح بحقّ رفاقنا. قاموا بحصار السفارة بالقناصة والشرطة الذين انتشروا على التلال المحيطة. تمّ الضغط على السفير وطاقم السفارة بهدف الضغط علينا وكسرنا. لم نتمكن من السفر إلى المكسيك، وقلّة منّا من استطاعوا ذلك أمثال لويس أرسي.

كنت ضابطاً رفيع المستوى، تدربت في الأكاديميات الأمريكية، فلماذا انقلبت إلى مناهض للإمبريالية؟

قرأت كثيراً عن تاريخ بوليفيا، وأمريكا اللاتينية، وبدأت أفهم وضع الناس في العالم. أدركت عندها بأنّ الطريق لبناء الدولة البوليفية يمرّ عبر مقارعة النظام المالي والقواعد الإمبريالية. تركتُ بعدها الجيش وكرّست نفسي لدراسة العلاقات بين الولايات المتحدة وبوليفيا.

● في التسعينات، اقترحت إصلاحاً للجيش. حول ماذا دار الإصلاح المقترح؟

كان الهدف إيقاف امتيازات وتسلّط القوات المسلحة، للحد من الاستقلال السياسي الذي حازوه منذ القتال ضدّ مهربي المخدرات. جاء إعلان «الحرب على المخدرات» من واشنطن. تطبيق السياسة الأمنية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية تطلّبت أن تكون القوات المسلحة قادرة على قمع الشعب وممارسة السلطة على السياسيين، والقضاء، وكامل المجتمع.

أثناء وجود حكومة خورخيه «توتو» كيروغا «2001 – 2002»، تمّ إنشاء قوات مرتزقة سميت باسم «إكسبيدشن غروب» – وهم على غرار المجموعات شبه العسكرية الموجودة في كولومبيا اليوم. تمّ إنشاء هؤلاء لقتال مزارعي الكوكا في بوليفيا. لكنّ المشرعين لم يفعلوا شيئاً للسيطرة على فقدان الدولة لسيادتها وعلى ضياع القانون. تخلى اللاعبون السياسيون عن مسؤوليتهم. عن أيّة ديمقراطية نتحدث عندما تكون للقوات المسلحة سيادة سياسية على الحكومة وهياكلها، وعلى البرلمان الوطني، وعلى السلطات القضائية؟

اقترحت أن يمارس البرلمان سلطة أكبر على القوات المسلحة، بحيث يكونون مسؤولين عن فسادهم، وعن صلاتهم بتجارة المخدرات، وعن خرقهم لحقوق الإنسان، وعن سوء المعاملة داخل الجيش. لكن وبسبب اعتماد جيشنا واتكاله على القيادة العسكرية الجنوبية للولايات المتحدة، بدوا مثل قوى تدخّل استعماري من الحقبة الاستعمارية. لا يمكن لحكم القانون أن يوجد إن تمّ استبدال السياسيين بالجنرالات، وكان الجيش الأمريكي يحكم معظم أنحاء البلاد. ولهذا، وخلافاً للإصلاحات التي قد نقترحها اليوم، كان على الإصلاح في حينه أن يأخذ مساراً مختلفاً.

أدركت بأنّ الطريق لبناء الدولة البوليفية يمرّ عبر مقارعة النظام المالي والقواعد الإمبريالية تركتُ بعدها الجيش وكرّست نفسي لدراسة العلاقات بين الولايات المتحدة وبوليفيا

● ما الإصلاح الذي ستقترحه اليوم؟

هناك ثلاث مشكلات رئيسية في الجيش. الأولى متعلقة بضعف السيطرة السياسية على القوات المسلحة. هناك ثقافة تحريضية وتآمرية في القوات المسلحة منذ القرن التاسع عشر. بوليفيا هي البلد اللاتيني الأمريكي الذي شهد أكثر الانقلابات العسكرية. ترى القوات المسلحة بأنّها وُجدت لتكون أعلى من السلطة العامة.

كما أنّ هناك أيضاً ضعفاً في المجتمع. يدفع الشعب الضرائب لدعم الجيش، لكنّه لا يدري شيئاً عن الجيش أو قراراته أو أسلحته أو عقليته أو تاريخه. خلال الـ 14 عاماً التي قضيناها في إدارة البلاد، فشلنا بملء المكاتب السياسية بشخصيات عسكرية تهدف لدمقرطة المعرفة بشؤون القوات المسلحة. ترك هذا القوات المسلحة مستثناة من تحمّل المسؤولية أمام المجتمع.

المشكلة الثانية، أنّ هناك ثقافة استعمارية في بوليفيا. يتعلق هذا بعواقب أكثر من مئة عام من الخدمة العسكرية. تؤمن المجتمعات الريفية الزراعية بأنّ أبناءها عليهم أن يدفعوا دماءهم ليصبحوا مواطنين. إلغاء الخدمة الإلزامية ليس أمراً يمكن التفكير به، لأننا كمجتمع لم نخلق أيّة مساحة بديلة لممارسة المواطنة.

يعتقد الجيش بأنّ لديه رخصة ليكون «حامياً» للمجتمع. كيف ذلك؟ اتصاله بالمجتمع هو اتصال مع السكان الأصليين والعالم الريفي. ليس لديه اتصال بالطبقة الوسطى أو بأبناء قلّة الأثرياء، لأنّ أولاد الأثرياء لا يذهبون إلى الثكنات. الذين يخدمون في الجيش هم الفلاحون والعمّال. اتصال القوات المسلحة بالفئات المهمشة يمنحهم شعوراً بالتفوق الثقافي. حتّى اليوم، لم يفهموا فكرة الدولة متعددة القوميات. لذلك من الضروري العمل على إزالة النزعة الاستعمارية عن القوات المسلحة. عليهم أن يفهموا بأنّ دولتنا هي دولة تعترف بالتنوع.

المشكلة الثالثة هي التدخل الأجنبي. لمدة سبعين عاماً كانت القوات المسلحة البوليفية تحكمها إيديولوجياً الولايات المتحدة. إنّ ظهور زيهم العسكري وأسلحتهم وعقيدتهم وتدريبهم ورحلاتهم إلى الولايات المتحدة جعل القوات المسلحة تفقد هويتها كمؤسسة تابعة للدولة البوليفية. هم فخورون بأن يكونوا حليفاً لأقوى جيش في العالم، رغم أنّ العلاقة بينهما هي علاقة استعمارية.

اليوم باتوا يدركون بأنّ الجيش الأمريكي يمكن أن يُهزم. الإمبراطورية الأمريكية في تراجع، وتعاني من هزائم تاريخية. لقد تركوا أفغانستان وهم في حال أسوأ من يوم انسحابهم من سايغون في 1975. لهذا فالفكرة أن تقتنع القوات المسلحة بأنّه من غير الضروري أن يتماشوا بشكل أعمى مع أكبر جيش في العالم.

ما هي الحرب التي يمكنك الفوز بها مع جيش بعقلية استعمارية؟ الحرب الوحيدة التي انتصروا فيها هي الحرب ضدّ الشعب البوليفي. العقيدة العسكرية البوليفية آتية من الإيديولوجيا الأمريكية المعادية للشيوعية: الشعب هو العدو بالنسبة لهم. يرون أنّ عدم تمكننا من أن نصبح دولة عصرية لأنّ معظم البوليفيين بؤساء وجهلة وسكان أصليون... إلخ. ضمن هذا المنظور للحداثة، يمكن للسكان الأصليين أن يحققوا القيم الاجتماعية الصحيحة فقط عبر العيش في مجتمع متمدن: يجب أن يتحدثوا الإسبانية، وعليهم ارتداء الأزياء الغربية المدنية، وعليهم تقليد أسلوب الحياة في الولايات المتحدة.

لهذا علينا أن نغيّر نموذج الدفاع العائد للقرن

حاولت تدمير بوليفيا ولم تنجح

التاسع عشر، ليصبح ملائماً للقرن الحادي والعشرين.

● ما النموذج الملائم للقرن الحادي والعشرين؟

عقيدة تحوي هيكلاً لجيش محترف، إضافة إلى خدمة إلزامية لبعض أفراد الشعب، هو نموذج من القرن الماضي. عقيدة القرن القادم يجب أن تكون شعباً مسلحاً يقف في وجه جميع التهديدات الأمنية للدولة، مثل الانهيار الديمقراطي والمؤسساتي. الشعب هو من يدافع عن الديمقراطية والإقليم والسيادة.

في نهاية المطاف، هذا ما يجعل الدولة منيعة. منح السلاح للشعب يضمن الإدماج الوطني والدفاع عن السيادة. العلاقة الروحية والفكرية والثقافية بين الجيش الحالي والولايات المتحدة يجب كسرها، ويجب وضع الجيش البوليفي تحت سيطرة الدولة. اليوم باتت معظم خدمات القوات المسلحة حول العالم مخصخصة: اللوجستيات والطعام والملابس يحصل عليها الجيش من الشركات. هناك أيضاً اتجاه نحو خصخصة القوات في الميدان. الجنود الذين ذهبوا إلى أفغانستان والعراق أغلبهم مرتزقة موظفون من قبل الشركات. إنّهم يستجيبون ببساطة لمصالح الشركات الكبرى التي تشنّ الحروب لسرقة النفط والغاز والمعادن. حتّى الجنود الأمريكيون ليسوا بالضرورة محترفين، فمن الأسهل والأرخص توظيف مرتزقة.

● عندما اقترح مورالیس تشكيل ميليشيات مسلحة في فنزويلا، ردّت وسائل الإعلام بشكل شديد السلبية، وكان عليه سحب اقتراحه على الفور. لذلك هناك مخاوف محددة– حتّى بين أجزاء من الذين صوتوا لحزب الحركة تجاه الاشتراكية. كيف يمكن السيطرة على شعب مسلح؟

ضمن هذا النموذج، شعب مسلح مع مستوى تعليمي ومستوى وعي سياسي مناسبين، يمكن الدفاع عسكرياً عن الأقاليم، وأيضاً عن الأمّة نفسها.

انتقدت وسائل الإعلام موراليس على اقتراحه، لكن لماذا؟ أتذكر بأنّه ما بين 1960 و1964 أقرّ الدستور الجيش والقوى الجوية والقوى البحرية، ولكن أيضاً الميليشيات. الثورة الوطنية ما بين 1952 إلى 1964 تعايشت مع ميليشيا مسلحة: ميليشيات عمّالية، وميليشيات فلاحية، ونساء مسلحات. لكن اليوم بات ذلك فضيحة!

الولايات المتحدة هي أكثر المجتمعات تسليحاً في العالم، وسكانها المدنيون هم السكان الأكثر تسليحاً في العالم. لكنّهم رغم ذلك لا يعتبرونها فضيحة.

هذا أحد أشكال الثورة في القرن الحادي والعشرين. ليس الأمر فقط قمع أيّ تهديد بانقلاب ضدّ الشعب، فالمسألة لا تقف هنا، بل تمتد إلى مفهوم أوسع من الدفاع الذاتي. اليوم تعرضت الولايات المتحدة للهزيمة على يد جيش من الشعب في أفغانستان، أي الأفقر في الشرق الأوسط. هذه أكبر هزيمة لقوات غربية عظمى في القرن الحادي والعشرين، وستدفع الولايات المتحدة والناتو للتفكير مرتين.

● ذكرت بأنّ العقيدة الإمبريالية تقتضي القتال ضدّ الشيوعية. ماذا وراء هذه العقيدة؟

خاضت الولايات المتحدة ثلاث حروب في أمريكا اللاتينية خلال السنوات السبعين الماضية: الحرب ضدّ الشيوعية، والحرب على المخدرات، والحرب على الإرهاب. كانت هذه الحروب هي جزء من الحروب الإمبريالية للهيمنة الجيوسياسية على أمريكا اللاتينية– وأجزاء أخرى من العالم أيضاً، لكنني سأركز على أمريكا اللاتينية.

الحرب ضدّ الشيوعية كانت مهزلة. كانت تدور حول توسع الولايات المتحدة حول العالم بحجّة كبح تقدم الشيوعية. خلقت النزعة المكارثية الذعر الأحمر في المجتمع الأمريكي. استخدموا ذلك لتجريم الشيوعية، ولكن فقط للحفاظ على التماسك الداخلي لشعب الولايات المتحدة.

كان هذا سياق بناء القوة في الجيوش في أمريكا اللاتينية لمقارعة الشيوعية. كان هناك 60 شيوعياً في بوليفيا، ومناهضو الشيوعية لديهم جيشٌ من ثلاثين ألف رجل. كان الحزب الشيوعي في بوليفيا حزباً مسالماً ولم يعلن الحرب الأهلية يوماً. كان جزءاً من الحملات الديمقراطية الانتخابية. لكن القوات المسلحة في بوليفيا تتعامل على أساس عقيدة مناهضة الشيوعية، ولأنّ الولايات المتحدة قالت بأنّ العمّال والفلاحين ونساء السكان الأصليين، وعمّال المناجم... إلخ كانوا شيوعيين، قام الجيش بقتال عمّال المناجم، والعمّال، والفلاحين... إلخ.

مع سقوط جدار برلين، تمّ استبدال مناهضة الشيوعية بالحرب على المخدرات. قالوا بأنّ تجارة المخدرات تفسد وتدمّر المجتمع، لكن ما الذي فعلوه؟ تدخلوا في شؤون المجتمع البوليفي. لننظر إلى ما فعلوا. في 2001، عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان، كان هناك أفيون أقل بعشرين مرة ممّا هي الحال عليه اليوم. ماهي الحرب على المخدرات التي نتحدث عنها؟ هناك سبع قواعد أمريكية اليوم في كولومبيا، وجزء كبير من القيادة العسكرية الجنوبية للولايات المتحدة. كولومبيا هي بلد محتل من الولايات المتحدة، والمنتج الأكبر للكوكائين. أين هو القتال ضدّ تهريب المخدرات هنا؟ أي هم الجنود الأمريكيون؟

● اليوم بات لديهم الحرب على الإرهاب. يسموننا مشاغبين وإرهابيين، حكومة مخدرات... إلخ. لكن من هم الإرهابيون؟

عندما طردت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية DEA من بوليفيا في 2008، تحدثت عدد من التقارير عن ازدياد نشاطات تهريب المخدرات بدعم من الوكالة. ما رأيك في هذا؟ تاريخياً في بوليفيا، كانت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية جزءاً من مشكلة تهريب المخدرات، ولم تكن مطلقاً جزءاً من الحل.

سأعطيك أمثلة واضحة:

كانت الوكالة – بالاشتراك مع وكالة المخابرات المركزية – مشتركة في تهريب المخدرات لدعم النظام المالي وشراء الأسلحة لتغذية الحرب الأهلية في وسط أمريكا. وهناك حالتان مثبتتان في بوليفيا تمّ فيها تهريب أربعة أطنان كوكائين إلى البيرو. كما أنّ هناك الكثير من الحالات يقوم فيها عملاء الوكالة بتهريب المخدرات. هذا ليس كلامي، بل اعترافات عميل سابق في الوكالة كان مسؤولاً عن حماية مسارات الكوكائين الدولية، وعمل في بوليفيا والأرجنتين. قام نفسه بالكتابة عن تلقي انقلاب لويس ميزا في 1980 للتمويل والدعم من تجارة المخدرات ووكالة المخابرات المركزية.

من يعتقد اليوم أنّ الحرب على تهريب المخدرات تحقق انتصارات؟ على العكس، كانت فشلاً ذريعاً.

● كان هناك انتقادات كثيرة عندما قلت قبل أيام من انقلاب 2019: «سنكون فيتنام الثانية للولايات المتحدة». لمَ قلتَ ذلك؟

اليمين سيستخدم أيّ شيء تقوله الحكومة لصالحه. إن قلنا بأنّ خطابي ساهم في التوتر الاجتماعي، فذلك لأنّه تمّ اجتزاؤه من قبل اليمين المتلاعبين من تصريحي: «آمالي الكبرى ألّا تتحول بوليفيا إلى فيتنام ضدّ الإمبراطورية».

تاريخياً في بوليفيا كانت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية جزءاً من مشكلة تهريب المخدرات ولم تكن مطلقاً جزءاً من الحل

● لكن من هو الثوري الذي لا يريد لبلاده أن تصبح فيتنام أخرى؟ إن لم يرغب بذلك، فما هو الهدف من كونك مناهضاً للإمبريالية؟

الخطر الأكبر اليوم على البشرية هي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية المتحالفين في الناتو. هذه هي الإمبريالية التي دمرت أفغانستان، وهي التي تدمر العراق، والتي تدمر اليمن، والتي تدمر الشرق الأوسط، والتي تزعزع استقرار المنطقة.

لم يصدق البعض أنّ انقلاباً سيقوم في بوليفيا. لكن عندما يكون لديك مشروع سياسي للتحرر والاستقلال عن الإمبراطورية، فالانقلاب حتمي. فالولايات المتحدة غير قادرة على قبول ألّا تطيع أيّة دولة في أمريكا اللاتينية الإستراتيجية والمصالح الجيوسياسية الخاصة بها. جميع الدول التي وقفت ضدّ الإمبريالية في المئة عام الماضية، عانت من الاحتلال العسكري أو العقوبات أو الانقلابات أو الاغتيالات أو تدمير الحكومة.

● إن كنت ستعطي نصيحة لأيّ فرد من الحكومة، فماذا ستكون؟

لا أعطي نصائح عادة، ولكن سأقدم توصية صغيرة للحكومة. إن لم يتم فهم القوة بالطريقة الصحيحة، فسيحكم علينا بالفشل. يريد اليمين السلطة، وهو مستعد لذبح الناس لتحقيق ذلك. ليس لدى هذه القوة أخلاق ولا وازع عن فرض الهيمنة على الآخرين. لكن قوتنا ليست المفهوم الغربي للسلطة المتمثل في تركيز الامتيازات، بل هي أداة للتحرر. القوة ليست وسيلة لاغتصاب ما لدى الآخرين. إنّها تفعل كل ما في وسعها حتى يتمكن الآخرون من العيش بشكل جيد. إن السلطة لا تتعلق بالأمر من أعلى المناصب العامة، ولكنها تتعلق بطاعة الإرادة الجماعية– ضمان المصالح الجماعية.

■ بتصرّف عن: How the US War on Drugs Subverted Bolivian Democracy

العقلية «الرثة» تتوسع.. على المتقدمين الحذر!

كانت النبوءات الماركسية المبكّرة لانحدار البشرية إلى البربرية والهمجية عبّرت عن نفسها من خلال الحرب كحالة تاريخية محددة وخاصة في مسار الرأسمالية، وإلى حد ما خلال الأزمات المتلاحقة. ولكن تحوّلها كمقولات نظرية إلى حالة ملموسة عامة حاضرة في وجود المجتمع الرأسمالي ككل سار جنباً إلى جنباً مع كل تطور جديد للرأسمالية، وتحديداً مرحلة عقود التخمة الليبرالية. وهذا ما عبّرت عنه الكتابات المبكرة للأدباء والمفكرين والشعراء الثوريين تحديداً، الذي تلمسوا مبكراً ملامح المرحلة. ويبدو أن التصدي لهذه الظاهرة يحتاج إلى تجذير جديد ونوعي للخطّ الصاعد.

■ د.محمد المعوش

ملامح مبكّرة وراهنة

شهد المجتمع الغربي مظاهر انحلال مبكّرة نتيجة إغراق المجتمع بإفراط الاستهلاك والسعادة الشكلية الكميّة ضمن الأدوار الاجتماعية ضمن الرأسمالية، ومعاني الحياة التي يحددها هذا المجتمع حول أهداف حياة الفرد الناجحة. أي ضمن واقع الانفصال بين الإنسان والمجتمع والآخرين وعن نفسه. وهذا ما انعكس في الاتجاهات الفكرية كالمدرسة النقدية أو مدرسة فرانكفورت. تصاعدت مظاهر البؤس الروحي والمعنوي في الغرب، ولكن قدر الغرب على استيعابها مؤقتاً نتيجة طبيعة بنيته الاستيعابية التي لا تحتاج فيها إلى تماسك اجتماعي عالٍ ولا إلى وحدة اجتماعية عميقة، بل وحدة شكلية ضمن إطار سردية الميديا الرسمية. وما الخواء الروحي والتسطيح الذي يطبع اليوم هذا المجتمع إلا دليل على ذلك. هناك ما يمكن تسميته اليوم بالهجرة الروحية من الغرب إلى الشرق سعياً وراء التجربة الروحية حسب اعتقاد من يقوم بها. فالتقسيم المعتاد هو أنّ الغرب مادي، أما الشرق فهو روحي! ولكن ماذا يفعل الشرق نفسه؟

تناقض عميق

ليس تناقض روحانية- مادية «هي هنا ماديّة استهلاكية لا فكرية فلسفية» بحقيقيّ. فالشرق نفسه «تحديداً روسيا والصين» يعيش شروط مادية «وزن علاقات الإنتاج الرأسمالية، السوق، الاستهلاك» هي قاعدة مادية للانحدار الروحي الذي عاشه الغرب مبكراً. ففقدان الأهداف والممارسة النقيضة «المشروع الإنساني ودور كل فرد ضمنه كمشارك حيّ له قيمته الملموسة ضمن ممارسة هذا الدور» يترك الهامش للوصول إلى بربرية روحية. فيمكن القول اليوم إن ظروف المجتمع لا يحمل فقط ملامح تذبذب البورجوازية الصغيرة التي تعودنا على قراءتها في الأدبيات «والتي هي مرض المجتمع الليبرالي الذي قلنا عن توسّعه»، بل هو يحمل أيضاً ملامح البروليتاريا الرثة. فالظروف التي تطبع حياة البروليتاريا الرثّة انتقل مركز ثقلها وتوسع نحو الطبقات الأخرى. فالوجود المادي للطبقات الأخرى «بروليتاريا وبورجوازية صغيرة» يرفع وزن روحية البروليتارية الرثة لدى هذه الفئات، ولكن هذا يحصل أكثر ما يحصل ضمن الإطار المعنوي وتصور هذه الفئات عن نفسها وعن العالم من حولها. فليس بالضرورة أن تعيش وجوداً اقتصادياً «رثاً»، بل إن تضخم الجانب المعنوي في حياة الشعوب وسعيها نحو إشباع هذا المستوى من الحاجات يكفي ليخلق وجوداً معنويا رثاً. فنمط الحياة بالنهاية هو قاعدة مادية تتخطى الاقتصاد بالمعنى المعيشي المباشر «وظيفة، أجر ثابت..».

خطر العقلية الـ «رثّة»

عندما تصير العقلية «الرثة» لها حضور واسع يعني ارتفاع الخطر الداخلي في هذه الدول. وخصوصاً في دول توسع فيها وزن الطبقات الوسطى كالصين. فكما حذّر ماو تسي دونغ، وكما حذّر لينين، وستالين، وكاسترو، كتكثيف لخبرة سياسية عملية، أنه أكبر خطر هو الشعور بالرضا عن الذات، وبالتالي انتفاء الفكر النقدي. هذا الخطر أشرنا عن مؤشرات التصدي له في الصين في السنتين الماضيتين، وتحديداً في رفع شعار قيادة الماركسية للحياة الثقافية في البلاد، والهجمة الأخيرة على وسائل التسلية والترفيه السطحي في الصين. ولكن هذه العقلية لا تطل برأسها مباشرة، بل هي تعيش تحت سطح الحدث، في المواقف اليومية للأفراد من كل حدث يدور حولها بدءاً من دورها في علاقات الإنتاج ووصولاً إلى هدفها في الحياة. هذا المستوى من ظهور هذه العقلية حسب التعبير الغرامشي هو وجودها الممارسي والثقافي «كما تسميه أدبيات الأكاديميا: وجودها الإثنوغرفي- السياقي contextual». هناك تعبير واضح عن ذلك هو الانفصال بين «البروبغندا السياسية» وبين ممارسة الأفراد اليومية بحيث يصير حضور جهاز الدولة أيديولوجياً وسياسياً له شكل خارجي نسبة لمشروع كل فرد، مضاف، لا ترابط عضوياً بينهما. هذا الخطر لا تملك الدول الصاعدة رفاهية استيعابه ولا تأجيل التصدي له. فهو الطريق المادي للمجتمع نحو الليبرالية السياسية. كيف ذلك في هذه المرحلة الوجودية! وهذا لا يحلّ بإجراءات فوقية كما هو معروف، بل بتحولات مادية في نمط الحياة المؤسس لهذا النوع من ملامح العقلية البروليتارية «الرثة»، التي تصبح في وقت من الأوقات وقوداً للمد الجارف إذا ما حصل، وتؤسس للفوضى. فغياب الثبات العقلي والروحي يغذّي هذه الملامح. أليست القوى الاجتماعية عالية «المهنيّة» من أطباء ومهندسين كانت من ضمن المشاركين الفعّالين في قوات الفاشية الجديدة من داعش وأخواتها؟ أليست هذه الفئات هي التعبير الفاقع عن الحالة العقلية للوجود «الرث» على المستوى المعنوي-الروحي في بلداننا والبلدان التي ولّدت هذه الظاهرة؟ إنها كذلك. إنها كظاهرة هي تعبير مبكر لما يمكن أن يظهر كحالة عامة في هذه الدول. فدولنا كانت حقل تجربة مبكرة لباقي العالم!

ما هو مطلوب هو بعث الحياة بحلم نقيض لليبرالية وفتح مبادرة المجتمع إلى أوسع مدى ممكن ضمن شروط كل دولة

يحتاج كل ذلك لما هو جوهر الاشتراكية كمشروع إنساني شامل، ولما عبر عنه مكسيم غوركي: بعد أن نجيب عن سؤال كيف نعيش، يجب أن نجيب عن سؤال لماذا نعيش. ولكن اليوم يتلاقى السؤالان بشكل عضوي لا يمكن الفصل بينهما. ما هو مطلوب هو بعث الحياة بحلم نقيض لليبرالية وفتح مبادرة المجتمع إلى أوسع مدى ممكن ضمن شروط كل دولة. هذه الطاقة المبادرة في إطار عناوين هذا الحلم لا تحصن المجتمع فقط، بل تزيد الطاقة التاريخية للتقدم ملايين المرات. هذا أيضاً من دروس التاريخ التي قدمها لنا مهضومة كل رموز الثورة. ويمكن القول اليوم بما أن الإمبريالية تواجه تناقضها التاريخي وبالتالي تواجه تناقضاتها كلها دفعة واحدة وبشكل متشابك وعميق، صار لزاماً أيضاً في الجهة المقابلة أن يتم تكثيف كل التركة الثورية وصهرها في مركز واحد تحت ضغط وحرارة شروط الواقع الراهن نفسها.

تشيخوف ومسرح التغيير

«لقد أردت فحسب أن أقول للناس بصدق وصراحة، انظروا إلى أنفسكم، أنظروا كيف تعيشون حياة سيئة مملة، فأهم شيء أن يفهم الناس ذلك، وعندما يفهمون سيشيدون حتماً حياة أخرى أفضل».

■ قاسيون

يقول أنطون تشيخوف:
وهنا يؤكد تشيخوف أن المسرح هو محاولة لتغيير الواقع من خلال رسمه بصدق وواقعية. حيث صور تشيخوف في بعض أعماله مظاهر الانهيار المادي والمعنوي والبؤس والملل الذي يعيش فيه الناس والمجتمعات في القرن التاسع عشر، ودعا الناس من خلال مسرحياته إلى تغيير المجتمع وبناء حياة جديدة.

فرغم الصور البشعة للبؤس والانهيار المادي والمعنوي واليأس والتشاؤم الذي غرق فيه المجتمع، لا يستسلم أنطون تشيخوف لهذا الواقع، بل يدعو إلى المستقبل الجميل والفرح القادم من التغيير بصورة حتمية.

كتب تشيخوف حوالي 17 مسرحية، ولعل أشهر مسرحياته هي «النورس»، و«الخال فانيا»، و«الأخوات الثلاث»، و«بستان الكرز». وفي العام 1884، منعت الرقابة مسرحيته «في الطريق الكبير» وعرضت لأول مرة عام 1914 في الذكرى العاشرة لرحيل تشيخوف في وقت كانت فيه روسيا تعج بالإضرابات العمالية والحركة الشعبية.

وفي العام 1897، كتب تشيخوف مسرحية «الخال فانيا»، وهي مسرحية من 4 فصول وقد سمّاها تشيخوف مشاهد من الحياة القروية.

كتب تشيخوف مسرحية «النورس» عام 1896، وانتهت المسرحية إلى فشل ذريع في عرضها الأول في بطرسبورغ حيث اضطر تشيخوف إلى الهروب من بناء المسرح ومن المدينة نفسها، بينما حققت المسرحية نفسها نجاحاً جماهيرياً عندما عرضت في مسرح موسكو.

قال تشيخوف ذات مرة: حين أكتب لكُم عن أشياء مُحزنة، لا أريدكُم أن تَبكوا، بل أريدكُم أن تعملوا على تغيير أقدار تلك الأشياء. وقال أيضاً: عليك أن تعرف لماذا تعيش، وإلا فإن كل شيء سيكون تافهاً ولا يساوي قشة. وهو القائل: كم تنتهي الأشياء بسرعة مذهلة في هذا العالم.

يذكر أن أنطون بافلوفيتش تشيخوف «1860– 1904» طبيب وكاتب مسرحي ومؤلف قصصي كبير له مكانته في الأدب الروسي والعالمي. وقال تشيخوف عن شخصيته: الطب زوجتي الشرعية والأدب عشيقتي.

أخبار ثقافية

1,36 مليار مستخدم

وصل العدد النهائي لمستخدمي الإنترنت في الصين إلى 1,36 مليار مستخدم. أي بزيادة 19% مقارنة مع نهاية السنة الماضية. وصرّح مسؤولون خلال معرض بشأن تقنية إنترنت الأشياء المنتقلة، إن هذه التقنية الجديدة لعبت دوراً مهما في تغيير حياة الصينيين مع تطبيقها على نطاق واسع في مجالات التصنيع والمواصلات والخدمة العامة، لافتاً إلى تحقيق تغطية لإنترنت الأشياء ضيق النطاق بشكل كامل في المدن والبلدات الرئيسية. وتغطي شبكة الجيل الرابع كل المدن والأرياف بينما تغطي شبكة الجيل الخامس كل المدن.

إصدارات ومسرح للأطفال

صدر عن الهيئة العامة السورية للكتاب في الفترة الأخيرة مجموعة من الكتب والقصص المؤلفة والمترجمة للأطفال ضمن سلسلة «أطفالنا». ونشرت الهيئة هذه الكتب بصيغة إلكترونية على موقعها. وعرض مسرح القباني مسرحية «القبطان والفئران» بطريقة مسرح العرائس المخصص للأطفال من إنتاج مسرح الطفل والعرائس في مديرية المسارح والموسيقا. والمسرحية موجهة إلى الفئة العمرية بين 4–14 سنة عن طريق أنسنة الحيوانات على شكل دمى. ليتم إيصال الأفكار والمعلومات على ألسنة هذه الحيوانات بشكل غير مباشر للأطفال.

كانوا وكنا

تصدرت أخبار الثورة السورية الكبرى 1925–1927 صفحات الصّحف والمجلات في البلدان العربية كالعراق ومصر وفلسطين، ولم توفّر الشعوب العربية فرصة للتضامن مع نضال الشعب السوري. في الصورة صفحتان من مجلة المصور المصرية عن أخبار الثورة السورية الكبرى في العدد 61 تاريخ 11 كانون الأول 1925 والعدد 80 تاريخ 23 نيسان 1926.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/11/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عندما صنع الإيطاليون رسوماً هزلية للأطفال

لعقود من الزمان، كان لدى إيطاليا أكبر حزب شيوعي في الغرب. وكانت الرسوم الهزلية جزءاً أساسياً من اتصالات الحزب بالجماهير الإيطالية لمقاومة الهيمنة اليمينية للكهنة والفاشيين.

■ جوري ميدا

دوريات الأطفال

لطالما كانت دوريات الأطفال أداة للدعاية الوطنية، ليس أقلها أثناء الاشتباكات الكبرى في القرن العشرين. في دراسته عام 1976، وثّق كلاوديو كارابا كيف كانت إحدى الدوريات البرجوازية المخصصة للأطفال تستخدم من قبل الطبقات الحاكمة الليبرالية ثم النظام الفاشي لمخاطبة الأطفال. ومع ذلك، أهتمت الأحزاب اليسارية بهذا الجانب أيضاً، مثل مجلة الرسوم الهزلية «Pioniere» التي حررت رسومها من وحي الأفكار الشيوعية في الخمسينات من قبل دينا رينالدي وجياني روداري.

بدأ تاريخ الدوريات التقدمية للأطفال قبل ذلك بكثير. في وقت مبكر من عام 1907، عندما نشرت انتقادات للتعليم الإلزامي كأداة برجوازية للهيمنة الثقافية التي تفرض على الطبقات الشعبية نشر قيم الطاعة واحترام السلطة القائمة.

وبدأت دوريات الأطفال الخاصة بالرسوم الهزلية تظهر في إيطاليا، مثل أسبوعية «إل جيرموجليو- الشتلة» التي تأسست نهاية الحرب العالمية الأولى لتكون حلقة وصل بين الأطفال واتحاد الشباب الاشتراكي الإيطالي الذي سعى إلى تعزيز «تكوين الوعي الاشتراكي» من خلال الرسوم الهزلية. ومع تعقّد الوضع الإيطالي عام 1921 الذي تميز بالإضرابات العمّالية واحتلال المصانع، ثم ظهور المنظمات الفاشية، بدأت مرحلة جديدة لدوريات الأطفال.

الصحافة الشيوعية للأطفال

شكّل الاستيلاء الفاشي الزاحف عاملاً حاسماً للظهور الأول لصحافة الأطفال الشيوعية الإيطالية. حيث أصدر الشيوعيون «الفتى البروليتاري» عام 1922 من أجل جمع التبرعات للأطفال السوفييت. وقد لقيت الدورية الجديدة استقبالاً إيجابياً قبل أندية الأطفال التابعة للحزب الشيوعي.

وكان هذا العمل يهدف إلى مقاومة حشو رؤوس الأطفال بالأفكار المسبقة السائدة، وانتقاد التعليم البرجوازي، مع تقديم عروض وشروح للظواهر الاجتماعية عن طريق الرسوم الهزلية، ومواجهة الهيمنة الفاشية. وعندما أغلق الفاشيون مجلات الأطفال، أصدر اتحاد الشباب الشيوعي صحيفة سرية مخصصة للأطفال ومناهضة للفاشية عام 1927، حملت أيضاً اسم «الفتى البروليتاري». وترأس تحريرها غاستوني سوزي. وظهر على الغلاف فتى أحمر يضع منديلاً أحمر. وحملت الصحيفة شعار «صحيفة أطفال العمال والفلاحين».

صنعت الصحيفة شخصياتها وأبطالها الخياليين، وهم كومونيلو وبروليتينو الذين يناضلون ضد التعجرف الفاشي على عالم الأطفال. ونشرت أخبار روسيا السوفييتية. وسخرت علناً من موسوليني وزمرته الفاشية. وكانت معاداة الرأسمالية والفاشية موضوعين سائدين في الرسوم الهزلية. بالإضافة إلى التحريض السياسي والاقتصادي.

فضحت القصص الشيوعية الهزلية المصورة الحرب والعنف والوحشية والرأسمالية عبر شخصياتها المشهورة بين أطفال إيطاليا مثل بروليتينو وأتومينو وتشيودينو وسيبولينو وغيره

كانت الدورية توزع في المصانع الرئيسية في إيطاليا من خلال الشبكة السرية للحزب، وحققت انتشاراً واسعاً. وشرعت الشرطة الفاشية على الفور في القضاء على هذه الأداة الخطيرة للدعاية في مهدها. حيث ألقي القبض على المحررين عام 1927. ولكنها استأنفت الصدور عام 1929 على يد محررين آخرين. وصدرت نشرات مشابهة سنوات الثلاثينات رغم صعوبة إنتاج المواد المطبوعة في ظل العمل السري. وكانت هذه المطبوعات تحتوي على الرسوم الكاريكاتورية التي تحمل عناوين «الأطفال يريدون الخبز أو رأس موسوليني» وكان أبطال هذه النشرات كل من بروليتينو وكومونيلو. أوضحت هذه النشرات كيف يذهب أطفال العمال إلى المدارس بدون أحذية، بينما يذهب أبناء الرأسماليين في السيارات. كما فضحت دور الإدارة في المدارس في تخريب عقول الأطفال بالرعب والخداع. وقاد بروليتينو وكومونيلو مظاهرات الأطفال في الشوارع تضامناً مع روسيا السوفييتية. ويهتف الأطفال: الخبز والعمل ... الموت لموسوليني. هذه هي مواضيع الرسوم الهزلية الشيوعية في إيطاليا.

وبعد سقوط النظام الفاشي عام 1945. صعدت مطبوعات الرسوم الهزلية للأطفال في إيطاليا بشكل عام. وفي الفترات اللاحقة، عمدت السلطات الإيطالية إلى نشر عدد كبير من الدوريات المخصصة للأطفال، والتي تنشر الثقافة الاجتماعية الأمريكية، في حين واصل الشيوعيون إصدار مطبوعات الرسوم الهزلية للأطفال سنوات الخمسينات والستينات لمقاومة تأثير رجال الدين والثقافة الأمريكية على الأطفال وموجهة حملة مناهضة الشيوعية في إيطاليا.

خلال سنوات الحرب الباردة، كان هناك صراع بين الحزب الشيوعي والحزب المسيحي الديمقراطي في هذا المجال. حيث واصل الحزب الشيوعي إصدار دورية القصص المصورة «Pioniere» حتى السبعينات لمواجهة الهيمنة البرجوازية في التعليم وقيم الثقافة الأمريكية. كما أصدر الديمقراطيون المسيحيون مطبوعاتهم الخاصة الموجهة للأطفال لمناهضة الشيوعية. وكانت المدارس ومناهج التعليم إحدى أدوات الصراع.

وفضحت القصص الشيوعية الهزلية المصورة الحرب والعنف والوحشية والرأسمالية عبر شخصياتها المشهورة بين أطفال إيطاليا مثل بروليتينو وأتومينو وتشيودينو وسيبولينو وغيره. كما وقف نواب الحزب الشيوعي في البرلمان ضد تغلغل الرسوم الأمريكية السلبية بين الأطفال. وكان الشريط الهزلي أداة التحريض الأساسية لمخاطبة الأطفال.

صدرت هذه المطبوعات بشكل دوري حتى عام 1966، ثم بدأت مرحلة التراجع. حيث توقفت هذه المطبوعات عن الصدور عام 1970. وبدأت مرحلة سيادة الثقافة الأمريكية الاستهلاكية العنفية ومطبوعتها. وانتهت بذلك حقبة غزيرة من الإنتاج والنشر التي حاول فيها الحزب الشيوعي إيجاد بدائل تربوية للأطفال.

■ *جوري ميدا: أستاذ تاريخ التعليم في جامعة ماتشيراتا الإيطالية، قسم التعليم والتراث الثقافي والسياحة.